"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

المدى

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

العدد (6022) السنة الثالثة والعشرون - الأربعاء (5) تشرين الثاني 2025

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (768) لسنة (2004)

8 صفحات مع الملحق (500) دينار

www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

follow us on our Website
or download Al Mada App
on stores

Google play App Store

يمكنكم تحميل تطبيق
(المدى) على هواتفكم
من خلال قراءة QR Code:

العراق يوقف استيراد البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض

■ بغداد / المدى

وجّه رئيس الوزراء، أمس الثلاثاء، بإيقاف استيراد البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض، بعد وصول الإنتاج المحلي إلى مستويات تفوق معدلات الاستهلاك الداخلي. وأعلن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، أن القرار جاء نتيجة للجهود المستمرة خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي أسفرت عن تشغيل مصاف جديدة ضمن خطة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية. وأوضح البيان أن «الإنتاج المحلي من البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض وصل إلى كميات تزيد عن معدلات الاستهلاك المحلي، ما دفع رئيس الوزراء إلى توجيه الجهات المختصة بإيقاف استيراد هذه المنتجات».

السوداني يلمّح: حلّ ملف الجماعات المسلحة مرهون بولاية ثانية

«نزع سلاح الفصائل» يُؤجَّل إلى الحكومة القادمة: يتطلب تفكيك 16 قاعدة عسكرية

■ بغداد / تميم الحسن

يحاول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، في أيامه الأخيرة بالحكومة، توجيه رسائل مزدوجة بشأن ملف "تفكيك سلاح الفصائل"، فيما يبدو وكأن القرار الأميركي قد حُسم، ولا مفرّ من تنفيذه، وفقاً لترجيحات محللين.

وفي أحدث تصريح له، قال رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني إنّ العراق تعهّد بوضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة، غير أنّ ذلك لن يتحقق ما دام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة موجوداً في البلاد، إذْ تعتبره بعضُ الفصائلِ العراقيةِ "قوةَ احتلال".

وأضاف في مقابلةٍ معَ وكالة رويترز أنّ "هناك برنامجاً واضحاً لإنهاء أيّ سلاح خارج مؤسسات الدولة، فهذا هو مطلبُ الجميع"، مشيراً إلى أنّ الفصائل قد تُدمَج ضمن القوات الأمنية الرسمية أو في المشهد السياسي بعد تخلّيها عن السلاح.

وكانت الحكومة قد أعلنت مطلع عام 2025 عن إطلاق حوارٍ لم تُعرف نتائجه حتى الآن، يهدف إلى تحويل الجماعات المسلحة نحو العمل السياسي. وقدّرت بغداد حينها أنّ "3 أو 4 مجموعات فقط" هي المتبقية، وتعمل الحكومة على دمجها، غير أنّ تلك الجماعات رفضت لاحقاً هذا الطرح في بياناتٍ وتصريحاتٍ.

■ التفاصيل ص3

نتائج الانتخابات اختبار لمستقبل العراق السياسي

■ ترجمة: حامد أحمد

تناول تقرير لموقع أراب ويكلي The Arab Weekly الإخباري جانب التنافس القائم بين المرشحين البارزين للكتل السياسية في حملتهم الدعائية للانتخابات البرلمانية العراقية المقبلة التي تحولت إلى أشبه بمواجهات شخصية في حرب باردة بين خصوم ضمن ائتلاف واحد من أجل السيطرة على سياسات الحكومة المقبلة، حيث إن نتائج الانتخابات ضمن هذا التنافس ستكون بمثابة اختبار لمستقبل النظام السياسي في العراق.

ويشير التقرير إلى أن هذه المنافسة الشخصية ليست سوى واجهة لصراع أوسع بكثير، فنتائج الانتخابات لن تحدد فقط من سيكون رئيس الوزراء المقبل، بل سترسم أيضًا مستقبل الائتلافات السياسية للكتل نفسها، لأن الصراع الحقيقي ليس على المنصب، بل على السيطرة على سياسات الحكومة المقبلة وتعييناتها وموازناتها الضخمة.

ولكن الاختلاف بين كتل المرشحين السياسيين للبيت الشيعي مثلاً المتمثلة بائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، ومنظمة بدر بزعامة هادي العامري، وعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، وائتلاف رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، كل ضد الآخر، سيعودون للاندماج بعد نتائج الإقتراع، حيث أكد المالكي نفسه هذا التفاهم قائلاً: "بعد الانتخابات سنكون كتلة واحدة."

■ التفاصيل ص2

مرصد: اتفاق «النفط مقابل المياه» أضعف موقف العراق القانوني وحرمه من 14 بنداً دولياً

■ بغداد / المدى

انتقد مرصد «إيكو عراق» المختص بالشأن الاقتصادي، أمس الثلاثاء، الحكومة العراقية على توقيعها اتفاقاً مع تركيا يقضي بتزويدها بالنفط مقابل المياه، معتبراً أن هذه الخطوة أضعفت الموقف القانوني للعراق وحرمته من الاستناد إلى مجموعة من القوانين والاتفاقيات الدولية التي تثبت حقوقه المائية.

وقال المرصد في بيان صحفي إن «هناك أربعة عشر بنداً قانونياً واتفاقياً كان بإمكان العراق أن يستند إليها لضمان حقوقه المائية من تركيا، وتشمل قوانين دولية واتفاقيات ثنائية وآليات أممية وإجراءات قانونية واضحة».

وأوضح أن البنود تتوزع على أربعة محاور، أولها القوانين والاتفاقيات الدولية العامة التي تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لعام 1997، وقواعد هلسنكي لعام 1966، وقواعد برلين لعام 2004.

وأشار إلى أن المحور الثاني يشمل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتمثلة ببروتوكول عام 1946 بين العراق وتركيا، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني لعام 1978، واتفاقية عام 1987 بين تركيا وسوريا وتفاهم لاحق مع العراق، إضافة إلى محاضر الاجتماعات المشتركة بين لجان المياه العراقية–التركية الممتدة من ثمانينيات القرن الماضي حتى عام 2020.

وبيّن المرصد أن المحور الثالث يتضمن القرارات أو الآليات الدولية الممكنة، ومنها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، أو إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة لعام 1971.

أما المحور الرابع، فيشمل الإجراءات القانونية الممكنة، من بينها تطبيق مبدأ «الضرر الكبير» المنصوص عليه في القانون الدولي، واعتماد آلية تحكيم إقليمي تحت إشراف الأمم المتحدة أو البنك الدولي، وتوظيف القانون البيئي الدولي من خلال اتفاق باريس واتفاقية التنوع البيولوجي، إضافة إلى بناء تحالف إقليمي من الدول المتضررة لمواجهة السياسة المائية التركية.

وختم المرصد بيانه بالقول إن «بدلاً من أن يتحرك العراق دبلوماسياً وقانونياً عبر هذه البنود الأربعة عشر، اختارت الحكومة توقيع اتفاق النفط مقابل المياه، مما منح تركيا تفوقاً سياسياً وقانونياً في ملف يمثل تهديداً للأمن المائي والاقتصادي للعراق».

نهر دجلة بانتظار تنفيذ الاتفاقية العراقية–التركية.. عدسة: محمود رؤوف

طالب عبد العزيز يكتب:

لماذا نتطيّر من اتفاقية المياه مع تركيا؟

6

التشظي الانتخابي.. كتل صغيرة قد تقلب موازين تشكيل الحكومة المقبلة

■ بغداد / محمد العبيدي

في ظلّ التشظي الحاصل لدى الكتل السياسية الكبرى، تبرز مخاوف من صعوبة تشكيل الحكومة المقبلة ومن تعثر عملية اختيار الرئاسات الثلاث، إذ بات المشهد أكثر تشعّبًا وازدادت الانقسامات داخل الأحزاب الكبرى التي كانت تهيمن سابقًا على المشهد السياسي. والأحزاب الكبيرة التي كانت تجمع أكثر من نصف المقاعد البرلمانية أصبحت الآن تواجه تحديات جمّة، مع ظهور العديد من الكتل الصغيرة التي من المتوقع أن تحصل على مقاعد أقل، لكن تأثيرها مجتمعة سيكون أكبر ممّا كان عليه في الماضي.

وشهدت الانتخابات الحالية دخول عدد كبير من الكتل الصغيرة المستقلة أوَ المحليَّة التي قد تحصل على 7 أو 8 مقاعد في بعض المناطق وفق المؤشّرات، ورغم أنّ هذه الكتل لا تتمتّع بالقوة الكافية، إلّا أنّ تأثيرها في تشكيل التحالفات المقبلة سيكون حاسمًا، ما يضع مزيدًا من التعقيدات أمام تشكيل الحكومة والرئاسات الثلاث، في ظلّ تشتّت الأصوات وتزايد المنافسة بين القوى السياسية.

نتائج الترشيح الفردي

وفي هذا السياق، أكّد الباحث في الشأن السياسي علي الحبيب أنّ "التشظي الحاصل في الكتل السياسية العراقية ليس مجرّد ظاهرة مؤقتة بل هو واقع فرضه قانون الانتخابات السابق، الذي اعتمد الترشيح الفردي، ما أدّى إلى ظهور كتل صغيرة قد يكون لها تأثير أكبر من بعض الأحزاب الكبيرة".

وأضاف لـ(المدى) أنّ "هذا التشظي يؤشّر هشاشة التوافقات السابقة ويزيد من تعقيد عملية تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب السيادية، إذ كانت في السابق الكتل الكبرى تهيمن على غالبية المقاعد البرلمانية، ممّا يسهل تشكيل الحكومة بسرعة، لكن اليوم فإنّ التنافس على المناصب السيادية أصبح أكثر تعقيدًا بسبب الانقسامات الداخلية بين هذه الكتل".

ويرى مختصّون أنّ التحديات التي يفرضها هذا التشظي تتعلّق بالأساس بعملية التوافق على الرئاسات الثلاث، إذ كان النظام السياسي في الماضي يعتمد على صفقات بين الكتل الكبرى لتوزيع المناصب السيادية، لكن في ظلّ الواقع الحالي، أصبح من المتوقع أن تشهد عملية تشكيل الحكومة تنافسًا حادًا بين الكتل المتنوّعة والمتنافسة، ما قد يؤدّي إلى زيادة فترة التفاوض والتعطيل.

تدخّلات إقليمية

من جهته، أكّد المحلّل السياسي جمعة العطواني أنّ "التشظي الحاصل في الأحزاب وظهور العديد من القوائم المتنافسة، سواء كانت من كتل كبيرة أو صغيرة، يجعل من الصعوبة بمكان تشكيل الحكومة أو الاتفاق على رئاسات الحكومة الثلاث في الجلسة الأولى للبرلمان".

وأوضح العطواني لـ(المدى) أنّ "هذه التحديات ليست جديدة، فقد شهدنا في الانتخابات السابقة كيف تمّ تعطيل تشكيل الحكومة بسبب عدم الاتفاق على الرئاسات، وقد نشهد السيناريو نفسه في هذه الانتخابات".

وأضاف أنّه "لا يمكن إغفال تأثيرات التدخّلات الإقليمية في هذه العملية، حيث تسعى القوى الإقليمية مثل الولايات المتحدة وتركيا إلى دعم بعض الكتل المفضّلة لديها، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد السياسي الداخلي".

وخلال السنوات الماضية، تمكّنت كتل سياسية من بناء نفسها بشكل ملحوظ، خاصة في بعض المحافظات مثل واسط وكربلاء والبصرة، وهذه الكتل، التي تنتمي في أغلبها إلى قوى صغيرة، استطاعت أن تحقّق تأثيرًا رغم أنّها تملك عددًا قليلًا من المقاعد البرلمانية.

اعتماد أكثر من 300 مراقب دولي و1550 صحفياً لتغطية انتخابات 11 تشرين الثاني

■ بغداد / المدى

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعتماد 304 مراقبين دوليين وقرابة 1550 صحفياً محلياً ودولياً لتغطية انتخابات مجلس النواب المقررة في 11 تشرين الثاني الحالي، مؤكدة استمرار استقبال طلبات الاعتماد حتى الموعد النهائي المحدد.

وقال المستشار القانوني للمفوضية حسن سلمان إن «304 شخصيات دولية تم اعتمادها كمراقبين حتى الآن، وهذا العدد قابل للزيادة حتى اليوم الأخير من موعد اعتماد المراقبين في المفوضية»، مشيراً إلى أن المراقبين توزعوا بين سبع سفارات وثلاث منظمات ومعاهد دولية، مع ترجيحه مشاركة الجامعة العربية والأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات المقبلة.

من جانبه، أوضح عضو الفريق الإعلامي للمفوضية حسن هادي زاير أن «المفوضية باشرت منذ الشهر الماضي بدعوة الإعلاميين المحليين والأجانب لتقديم مستمسكاتهم للحصول على البطاقات الخاصة بتغطية الانتخابات». وأضاف أن «عدد الصحفيين المحليين بلغ حتى الآن 1350 صحفياً، فيما بلغ عدد الصحفيين الدوليين 200 صحفي يمثلون وكالات أنباء وفضائيات وإذاعات ومنصات إعلامية مختلفة».

وبيّن زاير أن «المفوضية باشرت توزيع البطاقات بين الصحفيين، التي تتيح لهم تغطية العملية الانتخابية في مراكز الاقتراع ببغداد والمحافظات».

وفي سياق آخر، أكد زاير أن «الانتخابات الحالية ستُجرى باستخدام البطاقة البايومترية حصراً، الأمر الذي يجعل عملية التصويت أكثر أماناً»، موضحاً أن «نقل البيانات الانتخابية مؤمّن بثلاث مراحل لضمان سلامة أصوات الناخبين».

وزارة التخطيط: أكثر من 7 ملايين سيارة في العراق وربعها في بغداد

■ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التخطيط أن عدد السيارات في البلاد تجاوز سبعة ملايين مركبة، مشيرة إلى أن أكثر من مليوني سيارة منها توجد في العاصمة بغداد وحدها، فيما أكدت أن تطبيق المواصفات العراقية على السيارات المستوردة سيصبح إلزامياً اعتباراً من مطلع عام 2026.

وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي أمس الثلاثاء إن «وفقاً للإحصاءات المتوفرة حالياً، هناك أكثر من سبعة ملايين سيارة في العراق، ويشمل هذا الرقم إقليم كوردستان».

وأوضح الهنداوي أن «نحو ربع هذه السيارات، بواقع أكثر من مليوني سيارة، توجد في العاصمة بغداد وحدها، والباقي موزعة على المحافظات»، مبيناً أنه «لا يوجد قانون يمنع المواطن العراقي من امتلاك سيارة إذا كان قادراً على ذلك».

وفي ما يتعلق بإجراءات الحد من استيراد السيارات بما يفوق الطاقة الاستيعابية للمدن والشوارع، أشار المتحدث إلى أنه «بقدر ما يخص وزارة التخطيط، أصبح هناك تشدد في تطبيق المواصفات العراقية على استيراد السيارات، لضمان توفر شروط المتانة والسلامة والأمان فيها».

ولفت إلى أنه «اعتباراً من مطلع العام المقبل 2026، سيكون هناك تطبيق إلزامي للمواصفات العراقية على السيارات المستوردة، ولن يُسمح باستيراد سيارات غير مطابقة للمواصفات العراقية بأي حال من الأحوال».

وعلى الرغم من تنفيذ مشاريع البنى التحتية وتوسعة شبكة الجسور في بغداد خلال السنوات الأخيرة، ما تزال العاصمة تعاني من زحامات مرورية خانقة، خصوصاً في ساعات الذروة.

وبحسب وزارة الإعمار، فإن عدد المركبات في العاصمة بغداد يفوق قدرتها الاستيعابية بأكثر من سبعة أضعاف.

نتائج الانتخابات اختبار لمستقبل العراق السياسي

حملات العراق الانتخابية تتحول إلى حرب باردة بين الخصوم

□ ترجمة: حامد أحمد

تناول تقرير لموقع أراب ويكلي The Arab Weekly الإخباري جانب التنافس القائم بين المرشحين البارزين للكتل السياسية في حملتهم الدعائية للانتخابات البرلمانية العراقية المقبلة التي تحولت إلى أشبه بمواجهات شخصية في حرب باردة بين خصوم ضمن ائتلاف واحد من أجل السيطرة على سياسات الحكومة المقبلة، حيث إن نتائج الانتخابات ضمن هذا التنافس ستكون بمثابة اختبار لمستقبل النظام السياسي في العراق.

ويشير التقرير إلى أن هذه المنافسة الشخصية ليست سوى واجهة لصراع أوسع بكثير، فنتائج الانتخابات لن تحدد فقط من سيكون رئيس الوزراء المقبل، بل سترسم أيضًا مستقبل الائتلافات السياسية للكتل نفسها، لأن الصراع الحقيقي ليس على المنصب، بل على السيطرة على سياسات الحكومة المقبلة وتعييناتها وموازناتها الضخمة. ولكن الاختلاف بين كتل المرشحين السياسيين للبيت الشيعي مثلًا المتمثلة بائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، ومنظمة بدر بزعامة هادي العامري، وعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، وائتلاف رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، كل ضد الآخر، سيعودون للاندماج بعد نتائج الاقتراع، حيث أكد المالكي نفسه هذا التفاهم قائلًا: "بعد الانتخابات سنكون كتلة واحدة."

الهدف هو إعادة تجميع القوى بعد التصويت لتشكيل "الكتلة الأكبر" في البرلمان، ما يضمن لهم الحق الدستوري في تسمية رئيس الوزراء.

ويذكر التقرير أن الأساس القانوني لذلك هو حكم المحكمة الاتحادية العليا عام ٢٠١٠، الذي عرّف "الكتلة الأكبر" بأنها ليست الفائزة بالانتخابات بالضرورة، بل أي تحالف يُشكّل بعد إعلان النتائج. وقد أسس هذا الحكم نظامًا يسمح بتجاوز الإرادة الشعبية عبر صفقات خلف الكواليس، إذ يمكن للكتل الخاسرة أن تتحد لتطالب بحق تشكيل الحكومة.

ركز ائتلاف السوداني في حملته الانتخابية على شعار "إعمار وتنمية"، مستندًا إلى سجل ملموس من المشاريع الخدمية والإعمارية، مثل الجسور والطرق والأعمال العامة والمشاريع، مما سمح له ببناء علامة سياسية قوية قائمة على الأداء الخدمي. كما وسّع جهاز الدولة بشكل كبير، مضيفًا عشرات الآلاف إلى قوائم الرواتب العامة، ما خلق له قاعدة ولاء بيروقراطية جديدة داخل الدولة نفسها.

فهو يسعى إلى تقديم نفسه كزعيم وطني بخطاب تكنوقراطي غير طائفي، مع الحفاظ على توازن دقيق بين واشنطن وطهران. وقد نال بذلك إشادة دولية، إذ وصفه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه يمتلك "أجندة عظيمة" لإصلاح العراق.

هذا النهج يجد صدى لدى شرائح واسعة من العراقيين، بمن فيهم السنة والأكراد والشيعة المحبطون من الخطاب الطائفي، الذين باتوا يفضلون كفاءة الحكم على الصراع الأيديولوجي. ومن خلال خوضه الانتخابات بقائمة مستقلة، يسعى السوداني لإثبات أن شرعيته الشعبية تمنحه نفوذًا أكبر من الشرعية التاريخية التي يتذرع بها حلفاؤه القدامى في الإطار التنسيقي.

أما بالنسبة إلى رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، فإن هذه الانتخابات تمثل فرصة لإعادة تأكيد سلطته التي كان لها دور في تأسيس النظام السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣، ويرى أن مشروع السوداني خطر على أسس هذا النظام.

ويذكر التقرير أنه بعد مكالمة هاتفية بين وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو والسوداني، طالب فيها الأمريكيون بنزع سلاح الفصائل المسلحة المدعومة من إيران، خرج أحد أعضاء دولة القانون ليتهم حكومة السوداني بأنها "تابعة للإملاءات الأمريكية".

أما المالكي نفسه، فانتقد بطريقة أكثر حذرًا، معتبرًا أن السوداني يملك أفضلية غير عادلة في الانتخابات بحكم سيطرته على موارد الدولة، وطالب بمنعه من الترشح. ووصف مشاريع السوداني الخدمية بأنها "استغلال لموارد الدولة لأغراض انتخابية"، مشيرًا إلى توزيع ٨٦٠٠ رسالة شكر على موظفي الدولة باعتبارها دعاية انتخابية مقنّعة.

ورغم إقراره بأن حكومة السوداني أنجزت بعض مشاريع الإعمار، وصف أداءها بأنه "أقل من المستوى المطلوب" — انتقاد محسوب لتقويض شعار السوداني الأساسي دون الظهور بمظهر المعرقل.

بلغت هذه الاستراتيجية ذروتها حين ظهر المالكي في مقابلة تلفزيونية ليعلن أن عشرة مرشحين لرئاسة الوزراء عُرضوا عليه لتقييمهم، مشددًا على أن "أي مرشح، حتى محمد شياع نفسه، لا يمكن أن ينجح ما لم يحتضنه الإطار". وبهذا التصريح، وجّه المالكي رسالة واضحة: "طريق رئاسة الوزراء يمر عبر بوابة الإطار التنسيقي، وأنا أحد من يملك مفتاحها."

وأشار التقرير إلى أن السوداني قد يتمكن من الفوز بعدد مقاعد يفوق ما سيحققه المالكي، لكن ترجمة ذلك إلى ولاية ثانية ليست بالأمر السهل. ولكي ينجح فإنه سيحتاج إلى أمرين، وهما أن يتفوق ائتلافه بشكل واضح على دولة القانون وبقية كتل الإطار ليشكل له ثقلًا، وأن يستثمر هذا التفوق لفرض توافق جديد داخل الإطار، أو أن يغامر بتشكيل تحالف أغلبية جديد مع قوائم سنية وكردية ومستقلين.

عن AW

الاتحاد الأوروبي يجدد التزامه بدعم العراق وبرامج التنمية المستدامة

□ بغداد / المدى

أكد سفير بعثة الاتحاد الأوروبي لدى العراق كليمنس سمتنر، استمرار تمويل البرامج التنموية في العراق، مشدداً على التزام الاتحاد الأوروبي بدعم برامج التنمية المستدامة ومساندة منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والشفافية.

وقال سمتنر، إن «بعثة الاتحاد الأوروبي، ودائرة منظمات المجتمع المدني وغير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ناقشتا دور منظمات المجتمع المدني في صناعة التغيير». وأضاف أن «منظمات المجتمع المدني لها دور كبير، وهي حجر الأساس في تمكين الديمقراطية، إذ تلعب دوراً مهماً للغاية في مراقبة الانتخابات ومتابعتها لضمان الشفافية».

وأكد أن «تمويل الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني ما زال مستمراً»، منوهاً بأن «هناك العديد من البرامج الجارية في العراق، ولذلك سيستمر الدعم لسنوات قادمة».

وأشار إلى أن «هناك أزمة عالمية تتعلق بالمنح، تسببت في حدوث بعض الانقطاعات، ومع ذلك فإننا ماضون في التزامنا مع العراق»، مبيناً أن «الاتحاد الأوروبي قدم دعماً كبيراً للعراق، خصوصاً بعد الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية، من خلال برامج التعافي وإعادة الاستقرار، وقد انتهت تلك المرحلة».

واختتم بالقول إن «التركيز في الوقت الراهن ينصب على التنمية المستدامة في قطاعات مختلفة، منها التعليم والقطاعان المالي والاقتصادي، من خلال تنويع الاقتصاد وتقديم الاستشارات عبر مؤسسات مالية أوروبية تقدم الدعم والمشورة للمؤسسات المالية العراقية بهدف تعزيز التنوع الاقتصادي».

إيران تتهم أميركا وإسرائيل بالفبركة لتبرير «عدوان جديد» على العراق

□ متابعة / المدى

ذكرت صحيفة «طهران تايمز» الإيرانية، أمس الثلاثاء، أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان على اختلاق تهديد عراقي لتبرير «عدوان جديد» يستهدف زعزعة استقرار المنطقة وتقويض سيادة العراق، مشيرة إلى أن ذلك يأتي قبل أيام من الانتخابات العراقية المقررة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر.

وأفادت صحيفة «طهران تايمز» التابعة للحكومة الإيرانية، بأن «جهاز الموساد الإسرائيلي يقول إن الفصائل العراقية تخطط لشن هجمات ضد إسرائيل»، ووصفت الصحيفة هذه المزاعم بأنها «محاولة لإثارة الخوف والتوتر وخلق ذريعة لاعتداءات جديدة في توقيت سياسي حساس».

وأضافت أن «وسائل إعلام أمريكية وإسرائيلية روجت لتقارير استخباراتية مفبركة تتحدث عن استعداد قوات إسرائيلية لمواجهة جبهة شرقية جديدة، بزعم أن قوات الحشد الشعبي والقوات الأمنية العراقية تستعد لشن هجمات منسقة بالصواريخ والطائرات المسيّرة على أهداف إسرائيلية». كما أشارت الصحيفة إلى تداول «مزاعم أخرى عن لقاءات بين قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني اللواء إسماعيل قاآني وقادة الفصائل العراقية، وتحكم كتائب حزب الله بطائرات مسيرة بعيدة المدى، بالإضافة إلى الحديث عن ضربات إسرائيلية مزعومة على مراكز لوجستية قرب الحدود الإيرانية – العراقية».

وبحسب الصحيفة، فإن «هذه الادعاءات تندرج ضمن حملة تضليل إعلامي واسعة تهدف إلى تصوير العراق كأنه تابع لإيران، وتبرير اعتداءات مستقبلية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة».

وردّاً على ذلك، شدد تقرير الصحيفة على أن «القوات المسلحة العراقية وطنية بالكامل وتعمل تحت سلطة الحكومة العراقية، وأن بغداد، بعد عقدين من الحروب والإرهاب، تركز اليوم على الاستقرار وإعادة الإعمار وليس على الدخول في نزاعات جديدة». وأكد التقرير أيضاً أنه «لا توجد أي أدلة تشير إلى وجود خطة عراقية لمهاجمة إسرائيل، وأن الحديث عن (جبهة شرقية) ما هو إلا تحريض حربي ومحاولة للتدخل في الانتخابات العراقية المقبلة وزيادة الضغط على إيران».

واختتمت الصحيفة تقريرها بالقول إن «ما تروّج له تل أبيب وواشنطن ليس دفاعاً عن النفس، بل محاولة لصناعة ذريعة لجولة جديدة من العدوان على العراق».

الانقسام أبرز أسباب تراجع الدور الكردستاني في بغداد

□ السليمانية / سوزان طاهر

في السنوات الأولى لمرحلة ما بعد 2003، وتغيير النظام، فقد لعب الكرد دورًا مهمًا في مرحلة بناء الدولة الجديدة، وكانوا دائمًا يشكلون ما بات يُعرف ببيضة القبان، والطرف الأساس في عملية تشكيل أي حكومة، وتسمية رؤساء الوزراء على مدى السنوات الماضية.

لكن، وخلال السنوات الأخيرة، فقد تراجع هذا الدور الكردي، لحقه أيضًا تراجع بنسبة التمثيل النيابي في البرلمان العراقي. ومقارنة بالدورة البرلمانية الأولى بعد عام 2003، انخفض تمثيل الكرد بنسبة 3%، ويشكلون الآن 19.1% فقط من مقاعد البرلمان العراقي.

تعزو الأطراف الكردستانية والخبراء هذا التراجع إلى التعديلات المستمرة لقانون الانتخابات، والتي يرون أنها أضرت بالكرد والمكونات الأخرى.

لكن أطرافًا أخرى تعزو السبب إلى الانقسام والصراعات داخل البيت الكردي، والتنافس السياسي، ونقل خلافات ومشاكل الإقليم الداخلية إلى العاصمة بغداد.

كتلة موحدة

وبهذا الصدد يؤكد الباحث في الشأن السياسي لقمان حسين أن السبب الرئيسي وراء ضعف الدور الكردي في بغداد، يعود الكرد بمرشحين اثنين لمنصب رئاسة الجمهورية، هما برهم صالح عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وفؤاد حسين عن الحزب الديمقراطي، وانقسمت الآراء البرلمانية حولهما، ما أدى إلى التشتت والانقسام الكردي، ولم يعد لهم ذلك التأثير في البرلمان، أو العملية السياسية بشكل عام".

وفي عام 2010، عندما اشتد الخلاف بين القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي، وائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي، حول منصب رئاسة الوزراء، ومن هو الأحق به، تدخل زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، وتم حل الخلاف، وشُكّلت الحكومة وفق ما بات يُعرف باتفاق أربيل.

قانون الانتخابات

من جانب آخر، يرى عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني والنائب السابق في البرلمان العراقي محمد شاكر أن هناك جملة أسباب وراء تراجع التمثيل وضعف الدور الكردي في بغداد.

وبيّن خلال حديثه لـ "المدى" أن "السبب الأول يتمثل في قانون الانتخابات الذي ظلم الكرد، كون هناك آلافًا من الكرد ينتشرون في محافظات خارج إقليم كردستان، مثل نينوى وديالى وصلاح الدين، بالإضافة إلى كركوك، وبغداد ومحافظات الوسط والجنوب، وكان لا بد من مراعاة هذا الأمر".

ونوّه إلى أن "السبب الآخر، هو العقلية الانتقامية ورفض فكرة التوازن والشراكة، من قبل من تولى إدارة البلاد على مدى السنوات الماضية، وبالتالي تراجعت فكرة الشراكة، وهي مشكلة تعاني منها كل المكونات، وليس الكرد فقط". فضلًا عن الانقسام والخلافات الداخلية بين الأحزاب الكردية، وذهاب بعض الأحزاب إلى بغداد بمفردها، للدفاع عن مصالحها ومناصبها، وعدم التفكير بالمصلحة العامة للكرد، والمواطن الكردي بشكل عام. وعبّر القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ومسؤول مكتب الانتخابات، جعفر إيمنكي، خلال تصريحات صحفية عن رفض حزبه لقانون الانتخابات البرلمانية العراقي الجديد، مؤكدًا أنه "قانون غير عادل" ويفتقر إلى الشرعية التوافقية، وأنه سيؤثر سلبًا على التمثيل الكردي، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها.

وأوضح إيمنكي أن القانون تم تمريره بأصوات أقلية برلمانية بلغت 117 صوتًا فقط من أصل 329، وهو ما يجعله "بحسب وصفه" يفتقر إلى "الشرعية السياسية والتوافق الوطني" الواجب توافرها في القوانين المصيرية. كما انتقد تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 83 دائرة إلى 18 فقط، معتبرًا أن ذلك يمثل تراجعًا عن الخلافات الكبيرة بين الأحزاب الكردية، ونقل خلافاتهم إلى العاصمة.

ولفت خلال حديثه لـ "المدى" إلى أنه "في الأعوام الأولى التي تلت مرحلة سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، كان الكرد يذهبون بشكل موحد إلى بغداد، ويتناسون خلافاتهم الداخلية".

وأشار إلى أن "كل الخلاف الداخلي بين الحزبين الرئيسين، كان داخل إقليم كردستان، ولكن عندما يذهبون إلى بغداد، يتحدثون بشكل عام عن مطالب الكرد، لذلك كان الجميع يحسب لهم ألف حساب، بما فيها الأحزاب الشيعية، التي تتنافس على رضا الكرد، كونهم بيضة القبان في تشكيل أي حكومة".

وأضاف أن "التراجع الذي حصل بدأ في عام 2014، واستمر حتى العام الحالي، وبلغ ذروته في عام 2018، عندما دخل التجربة الديمقراطية، لأنه يقلل من فرص التمثيل المتوازن ويخدم القوى الكبرى على حساب المكونات الصغيرة.

تعدد الأحزاب

من جهة أخرى، تشير الباحثة في الشأن السياسي رونا عبد الله إلى أن السبب الرئيسي وراء تراجع التمثيل الكردي وضعف دورهم في بغداد، يعود إلى ظهور الأحزاب الجديدة، والانقسام داخل الإقليم.

وذكرت خلال حديثها لـ "المدى" أنه "في السنوات الأولى بعد عام 2003، كان الكرد في بغداد ممثلين بالحزبين الرئيسين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، فضلًا عن الاتحاد الإسلامي الكردستاني".

لكن بعد ظهور الأحزاب والحركات الجديدة، تنوّع الخطاب الكردي، وتفرّق الكرد فيما بينهم، وبدأت تظهر المشاكل والخلافات بينهم، وانتقلت خلافاتهم الداخلية في كردستان إلى بغداد، ولهذا ضعف دورهم، ولم تعد الأحزاب الشيعية تنظر إليهم على أنهم بيضة القبان.

وتابعت أنه "في السابق كان الكرد يذهبون بكتلة موحدة من 60 نائبًا على الأقل، وبالتالي أي طرف شيعي لمنصب رئاسة الوزراء يبحث عن إرضائهم، لكن في السنوات الأخيرة، كل كتلة تذهب منفردة، وهذا أثر في الوضع الكردي، وأدى إلى تراجع أهمية تأثيرهم".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
علي حسين
مدير التحرير
ياسر السالم
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩ +
٩٦٤٧٨٠٨٠٨٠٨٠٠ +

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٦٤٤٤٩٠ +

بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
٩٦١٧٠٦١٥٠١٧ +

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/
بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
Daily General Political Newspaper
Issued by: Al-Mada group for Media, culture & Art

السوداني يلمّح: حلّ ملف الجماعات المسلحة مرهون بولاية ثانية

«نزع سلاح الفصائل» يُؤجَّل إلى الحكومة القادمة؛ يتطلّب تفكيك 16 قاعدة عسكرية

□ بغداد/ تميم الحسن

يحاول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، في أيامه الأخيرة بالحكومة، توجيه رسائل مزدوجة بشأن ملف "تفكيك سلاح الفصائل"، فيما يبدو وكأن القرار الأميركي قد حُسم، ولا مفرّ من تنفيذه، وفقاً لترجيحات محللين.

وفي أحدث تصريح له، قال رئيس الوزراء محمد شياع السودانيّ إنّ العراق تعهّد بوضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة، غير أنّ ذلك لن يتحقق ما دام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة موجوداً في البلاد، إذ تعتبره بعضُ الفصائل العراقية "قوةَ احتلال".

وأضاف في مقابلة مع وكالة رويترز أنّ "هناك برنامجاً واضحاً لإنهاء أيّ سلاح خارج مؤسسات الدولة، فهذا هو مطلب الجميع"، مشيراً إلى أنّ الفصائل قد تُدمَج ضمن القوات الأمنية الرسمية أو في المشهد السياسي بعد تخلّيها عن السلاح.

وكانت الحكومة قد أعلنت مطلع عام 2025 عن إطلاق حوار لم تُعرف نتائجه حتى الآن، يهدف إلى تحويل الجماعات المسلحة نحو العمل السياسي. وقدّرت بغداد حينها أنّ "3 أو 4 مجموعات فقط" هي المتبقية، وتعمل الحكومة على دمجها، غير أنّ تلك الجماعات رفضت لاحقاً هذا الطرح في بياناتٍ وتصريحات.

تصريح السوداني.. حسابات الولاية الثانية واسترضاء الفصائل

ويرى إحسان الشمّري، أستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، أنّ تصريح السوداني الأخير بشأن تفكيك سلاح الفصائل يبدو يحمل في طيّاته حسابات سياسية داخلية أكثر ممّا هو تماهٍ مع ضغوط دولية أو إرضاء لواشنطن.

ويضيف لـ(المدى): "السوداني، الذي يطمح للحصول على ولاية ثانية، يدرك جيّداً أنّه سيكون مضطرًّا للعودة إلى الإطار التنسيقي والفصائل المسلحة التي تُعدّ ركيزة أساسية في هذا التحالف بعد إعلان نتائج الانتخابات المقبلة".

ومن هذا المنطلق، يؤكد الشمّري: "جاءت تصريحاته محاولةً للتماهي مع موقف الفصائل، التي أعلنت صراحةً أنّ ملف السلاح لن يكون مطروحاً ضمن أيّ اتفاق سياسي، وأنّها لن تسلّمه تحت أيّ ظرف".

وفي الوقت نفسه، يحاول السوداني، بحسب ما يقوله أستاذ السياسة في جامعة بغداد، أن يبدو "غير خاضع للاشتراطات الأميركية التي طرحها وزير الخارجية الأميركي مارك روبيو في اتصاله الهاتفي الأخير معه، أو حتى البنود العامة التي تضمنتها خريطة الطريق التي أعلنها مبعوث واشنطن إلى بغداد، مارك سافايا".

كما أنّ هذا الخطاب، بحسب الشمّري، وهو يرأس أيضاً مركز التفكير السياسي، يحمل "رسالةً مزدوجةً إلى واشنطن وطهران"، فهو يريد أن يُظهرَ نفسه كرجل "توازن وتوافق"، قادر على المناورة بين "رغبة الولايات المتحّدة في بقاء نفوذها داخل العراق، وبين إصرار الفصائل وإيران على منع ذلك".

ويتابع الشمّري: "يُلاحظ أنّ السوداني يربط قضية سلاح الفصائل بالتواجد الأميركي في البلاد أكثر ممّا يربطها بالحاجة العراقية الداخلية، إذ يريد القول إنّ دمج الفصائل قد يتحقق بعد انسحاب القوات الأميركية، لكنّ القرار في نهاية المطاف مرهون بواشنطن أكثر ممّا هو بيد حكومته".

ويجد الشمّري أنّ توقيتَ التصريح فقدَ أثرَهُ السياسيَّ، مع اقتراب انتهاء عمرَ الحكومة الحالية وتحولها إلى "حكومة تصريف أعمال"، ما يجعل تنفيذ قرارات استراتيجية كـ"نزع السلاح" أو "تنظيم الوجودَ الأميركيَّ" أمراً خارج صلاحياتَ السودانيَ الفعلية.

من جانب آخر، يضع السوداني في حساباته، والكلام ما زال للشمّري، "الموقف الإيراني"، إذْ لا تزالُ طهرانُ قلقةً من احتمالات استهدافها، وتعوّل على "سلاح الفصائلَ كورقةَ ضغط أمنية"، وبالتاليَ، يبدو أنّ تصريحاتِ السودانيَ تمثّل أيضاً "استدارةً نحو طهران"، ومحاولةً لإعادة التموضع استعداداً للتعامل مع المرحلة المقبلة التي قد تشهد إعادة رسم التوازنات داخل العراق.

وتنشغل الفصائل البارزة، مثل "كتائب حزب الله" و"كتائب سيد الشهداء"، بالتحضير للانتخابات المقررة الأسبوع المقبل، بعدما بدا أنّها أرجأت نشاطها "المقاوم"، كما تسميه، مؤقتاً لصالح العمل السياسي. وينسحب هذا التحول أيضاً على نحو 18 كياناً سياسياً تمتلك أجنحةً مسلّحة وتشارك في السباق الانتخابي المقبل.

ومنذ أكثر من عام، حافظت تلك الجماعات على "هدنة غير معلنة" مع الولايات المتحدة، تخللتها خطَواتٌ لافتة، أبرزها إطلاق سراح الباحثة إليزابيث تسوركوف، التي كانت تصفها الفصائل بأنّها "جاسوسة إسرائيلية"، وذلك من دون أيّ مقابلٍ يُذكر.

وتزامنت هذه التحركات مع تصعيد أميركيٍّ جديد ضد فصائل عراقية، شمل فرضَ عقوباتٍ على كياناتٍ وشخصياتٍ مرتبطة بها، في إطارِ ما تصفه واشنطن بأنّهُ جهودٌ لتقويض نفوذ الجماعات المسلحة داخل العراق وخارجه.

نزع سلاح الفصائل.. مؤجّل إلى الحكومة المقبلة

بموازاة ذلك، يرى غازي فيصل، وهو دبلوماسي سابق، أنّ رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يبدو أنّه علّق ملف نزع سلاح الفصائل المسلحة على "الحكومة المقبلة"، في ظل القيود الزمنية والدستورية التي تواجه حكومته الحالية، والتي باتت بحكم الواقع حكومة تصريف أعمال.

ويضيف لـ(المدى): "اتخاذ قرار حاسم في هذا الملف قد يقود إلى مواجهاتٍ مُباشرةٍ بين الدولة والجماعات المسلحة التي ما تزال ترفضِ التخلي عن سلاحها، بل وتربط ذلك – وفقاً لخطابها العقائدي – بظهور الإمام المهدي".

ويُعدّ ملف نزع سلاح الفصائل من أكثر القضايا تعقيداً في المشهد العراقي، بحسب الدبلوماسي السابق، لارتباطه بعوامل داخلية وإقليمية متشابكة. ولفت فيصل إلى أنّ "واشنطن تصرّ على توحيد القرارين العسكري والسياسي داخل الدولة العراقية، وترفض استمرار وجود مراكز قوى موازية تتخذ قرارات الحرب والسلم استناداً إلى الاستراتيجية الإيرانية وتحالفاتها"، ولا سيّما ارتباط بعض تلك الفصائل بـ"الحرس الثوري" و"فيلق القدس"، الذراع الخارجية للعمليات السرية والعسكرية الخاضعة مباشرةً للمرشد الإيراني علي خامنئي.

ويشير فيصل، وهو يرأس كذلك المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، إلى أنّ "القرار الأميركي بحسم هذا الملف لا يعبأ بمواقف الفصائل المسلحة أو ردود أفعالها، إذ ترى واشنطن أنّ التعدد في مراكز القرار داخل العراق يمثل تهديداً مباشراً لاستقرار البلاد وللوجود الأميركي فيه". وبذلك، فإنّ الحسم – وفق تلك القراءة – إمّا أن يتمّ من خلال مواجهة عسكرية واسعة، أو عبر الحكومة العراقية المقبلة إذا ما امتلكت الإرادة والقدرة على معالجة القضية، وفق ما يقوله فيصل.

ويعوّل رئيسُ المركز العراقيِّ على استمرار دعم مرجعية النجفَ لمطلب حصر السلاحَ بيدَ الدولة، معتبراً ذلك من الأدواتَ الدافعةَ نحوَ تسليمَ الفصائل أسلحتَها والانخراط في مؤسساتَ الدولةَ المدنية والعسكريةَ، بما ينسجم مع توجهات الحكومة والبرلمانَ المقبلين.

كما يُتوقّع فيصل أن تلعب الحكومة الجديدة القادمة دوراً دبلوماسياً محورياً في الانفتاح على طهران لمعالجة الملف، كون إيران تمتلك "مفاتيح القرار داخل الفصائل"، سواء من حيث طبيعة تسليحها أو قواعد انتشارها المقدّرة بنحو 16 قاعدة تضمّ مصانعَ صواريخ ومسيرات ومراكزَ تدريبٍ ودعماً لوجستياً واستخبارياً.

ويرى فيصل أنّ تطورات الإقليم تشير إلى تراجع مبررات وجود الفصائل المسلحة، في ظل التحولات السياسية الجارية في لبنان وسوريا، وتراجع قدرات الحوثيين في اليمن، ما يجعل استمرار تلك الفصائل في العراق بلا مبرر واضح، بعد انحسار التهديدات الداخلية وغيابَ التنظيمات الإرهابية الكبرى.

المال السياسي يغزو الفضاء الرقمي ويقوض عدالة المنافسة!

□ بغداد / تبارك عبد المجيد

في مشهد انتخابي يزداد ضبابية، تحولت الدعايات الممولة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أحد أكثر مظاهر الفساد الانتخابي وضوحاً، بعدما بات المال هو الذي يحدد حجم الظهور والتأثير لا الكفاءة أو البرنامج. وتشير بيانات حديثة إلى إنفاق تجاوز المليون دولار خلال شهر واحد فقط على الإعلانات السياسية في العراق، في مؤشر على تفاقم الفجوة بين المرشحين وقدرة رأس المال على توجيه الرأي العام بعيداً عن المنافسة العادلة.

إنفاق مرتفع في بغداد

في غضون ثلاثين يوماً فقط، تجاوز الإنفاق على الإعلانات الدعائية للمرشحين في العراق حاجز المليون و400 ألف دولار، بحسب بيانات شركة "ميتا" المالكة لفيسبوك وإنستغرام وواتساب، حيث سجلت بغداد أعلى معدلات الإنفاق، قدرُه 342 ألفاً و573 دولاراً، تلتها نينوى بـ120 ألف و574 دولاراً، فيما كانت أدنى الأرقام في حلبجة التي لم تتجاوز 3 آلاف و961 دولاراً.

أما المحافظات الأخرى فجاءت أرقامها متفاوتة: السليمانية 81 ألفاً و458، البصرة 80 ألفاً و238، ذي قار 77 ألفاً و290، بابل 74 ألفاً و461، أربيل 72 ألفاً و570، النجف 71 ألفاً و672، ديالى 63 ألفاً و318، كركوك 48 ألفاً و981، صلاح الدين 46 ألفاً و660، الديوانية 46 ألفاً و208، كربلاء 44 ألفاً و516، واسط 42 ألفاً و24، الأنبار 37 ألفاً و643، ميسان 35 ألفاً و165، دهوك 32 ألفاً و827، والمثنى 30 ألفاً و844 دولاراً.

تُظهر البيانات أن مجموع ما أُنفق على الإعلانات السياسية الممولة خلال الفترة الممتدة من 24 أيلول إلى 23 تشرين الأول 2025 بلغ مليوناً و424 ألفاً و963 دولاراً، بينها 473 ألف دولار صُرفت خلال أسبوع واحد فقط من ذروة الحملة الانتخابية من 17 إلى 23 تشرين الأول.

من بين الجهات التي أنفقت مبالغ كبيرة على رعاية المنشورات الانتخابية، تصدّرت صفحة حركة حقوق التابعة لكتائب حزب الله القائمة بإنفاق قدره 13 ألفاً و590 دولاراً، تلتها صفحة محمود حسين بـ12 ألفاً و611 دولاراً، ثم حركة حقوق – البصرة بـ12 ألفاً و577 دولاراً.

وفي المراتب التالية جاءت تحالف صقورنا وإعلام صقورنا بإنفاق متقارب بلغ 10 آلاف و836 دولاراً لكل منهما، ثم حقوق – بغداد بـ8 آلاف و984 دولاراً، تلتها صقورنا – ديالى بـ8 آلاف و734 دولاراً، ثم صفحة نوري المالكي بـ8 آلاف و502 دولاراً، وصفحة نوري أحمد رحيم الشمري المرشح عن قائمة السوداني بـ7 آلاف و369 دولاراً، وأخيراً ائتلاف صادقون – البصرة بـ7 آلاف و20 دولاراً.

ورغم أن أحزاب الإقليم، خصوصاً الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، خصصت جزءاً كبيراً من حملاتها للمنصات الاجتماعية، إلا أن حجم الإنفاق ظل أقل مقارنة بالأحزاب الأخرى.

سجلت بناس دوسكي، مرشحة الديمقراطي الكوردستاني في دهوك، أعلى إنفاق في الإقليم بـ5 آلاف و803 دولارات، تلتها صفحة بريار رشيد، مرشح الاتحاد الوطني في السليمانية، بألفين و561 دولاراً، فيما أنفق مرشحون آخرون أقل من 1500 دولار لكل حملة.

وفي سياق متصل، أعلنت شركة "ميتا" في 20 تشرين الأول 2025 أنها ستوقف بيع وعرض المنشورات ذات المحتوى السياسي في جميع أنحاء أوروبا، تماشياً مع قانون النزاهة والإعلانات السياسية (TTPA) الصادر عن الاتحاد الأوروبي، والذي يلزم المنصات بكشف هوية الممول والمبلغ المدفوع وطبيعة الجمهور المستهدف قبل عرض أي إعلان.

لكن في العراق وإقليم كوردستان، ما زالت الحملات الدعائية عبر الإنترنت تجري دون رقابة حقيقية أو قواعد واضحة تنظم الإعلانات السياسية الممولة، ما يترك المجال مفتوحاً أمام الإنفاق غير المراقب والتأثيرات الرقمية في سلوك الناخبين.

غياب المنافسة العادلة!

يقول الباحث الاقتصادي عبد الله نجم إن المال الانتخابي في العراق تحول إلى أداة لتكريس الفوارق الطبقية والسياسية بين المرشحين، مبيناً أن "الاعتماد المفرط على الدعاية الممولة في المنصات الاجتماعية يعكس خللاً واضحاً في عدالة المنافسة الانتخابية".

وأضاف نجم لـ"المدى" أن "جزءاً كبيراً من الأموال التي تُصرف اليوم على الحملات الرقمية هو في الأصل مال عام مستتر، يأتي من مؤسسات وأحزاب تمتلك نفوذاً في الدولة، وتعيد ضخّه في السوق الإعلامي عبر صفحات وشركات تسويق تعمل لصالحها".

ويرى أن هذا النمط من الإنفاق لا يعبر فقط عن استغلال للمال العام، بل يمثل أيضاً تشويهاً متعمداً لإرادة الناخبين، إذ تتكرر الإعلانات السياسية لمرشحين بعينهم عشرات المرات في اليوم الواحد، بينما لا يمتلك آخرون حتى ميزانية لصورة واحدة على جدار أو إعلان ممول بسيط.

وأشار نجم إلى أن "الفارق الهائل في ظهور المرشحين عبر مواقع التواصل الاجتماعي خلق بيئة انتخابية غير متكافئة، حيث أصبحت الحملات تُقاس بعدد المشاهدات والتفاعلات لا بالبرامج والمشاريع"، لافتاً إلى أن هذه الظاهرة "دفعت العديد من المرشحين المستقلين أو محدودي التمويل إلى الانسحاب المبكر أو الاعتماد على أساليب تقليدية لا تحقق أي أثر يُذكر".

ويؤكد أن لجوء المرشحين إلى السوشيال ميديا بهذه الكثافة سببه ضعف ثقة الجمهور بالإعلام الرسمي والتقليدي، إضافة إلى أن المنصات الرقمية تتيح استهدافاً مباشراً للناخبين الشباب، ما يجعلها أكثر تأثيراً وأقل كلفة مقارنة بالحملات الميدانية الواسعة.

لكن المشكلة، بحسب نجم، تكمن في أن من يملك المال هو من يملك الصوت الأعلى على الإنترنت، مضيفاً أن "هذا الوضع يقوض مبدأ تكافؤ الفرص في المنافسة السياسية، ويجعل العملية الانتخابية تدور في فلك من يملكون القدرة على الدفع، لا من يملكون الكفاءة والبرنامج".

تقترب د. طاهرة داخل، المرشحة عن تحالف البديل، من سرد تجربتها في الانتخابات. وتقول لـ"المدى"، إنها لم تلجأ إلى أي ترويج شخصي أو دعايات عبر صفحاتها أو وسائل الإعلام، وإنما اقتصر عملها على طباعة برنامجها الانتخابي وبطاقات التعريف التي تحملت تكلفتها بنفسها.

وفي حين تولى التحالف مهمة إعداد اللوحات والجداريات الخاصة بالحملة، توضح طاهرة أن البطاقات التي طبعها كانت ضعيفة الجودة، مما دفعها إلى طباعة أربعة آلاف بطاقة إضافية على نفقتها الخاصة لتحسين مستوى الحملة الدعائية.

أما من حيث التمويل، فتقول إنها حصلت على مبلغ محدود من التحالف، استثمرته قدر الإمكان في تنظيم مؤتمرات نسوية ورجالية، إلى جانب لقاءات ميدانية مع الناخبين، مع تحملها أغلب مصاريف التنقل والمواصلات.

وعلى صعيد أوسع، تتحدث طاهرة داخل عن واقع المنافسة الانتخابية، وتصفه بأنه يفتقر إلى العدالة، خاصةً بسبب استغلال المال العام وموارد الدولة من قبل بعض المرشحين. وتشير إلى أن هذا الاستغلال يُحدث فجوة مالية كبيرة بين المرشحين، ما يُعطل وجود منافسة نزيهة وعادلة.

وتضيف: "لا توجد عدالة حقيقية في السباق الانتخابي، لأن بعض المرشحين يستغلون المال العام وموارد الدولة في حملاتهم. هذا الاختلاف في الدعم المالي يخلق فجوة واضحة ويجعل المنافسة غير متكافئة".

وتؤكد طاهرة أن حملتها قامت على جهد شخصي ودعم شعبي حقيقي، بعيد عن الدعاية المدفوعة، موضحة أن الخطاب الصادق والقريب من الناس كان هو السبب الرئيسي وراء التفاعل الواسع الذي شهدته حملتها.

"أفسد الحملات الانتخابية"!

ويذكر المحلل السياسي محمد زنكنة إن العراق يعيش اليوم واحدة من أفسد الحملات الانتخابية في تاريخه الحديث، واصفاً المشهد الانتخابي بأنه نموذج صارخ لتغلغل المال السياسي وتوظيفه في خدمة فئات محددة، بعيداً عن مصلحة المواطن أو إعادة إعمار البلاد.

وأضاف زنكنة لـ"المدى"، أن ما يجري في هذه الانتخابات "يمتد من بغداد إلى أقصى نقطة في الحدود الجنوبية"، مؤكداً أن بعض الأحزاب في المحافظات الغربية تحالفت مع الميليشيات ومع شخصيات سياسية نافذة، في إشارة إلى تحالفات مرتبطة بالمالكي وغيره من القوى المتنفذة.

وأوضح أن هذه التحالفات تكشف بما لا يدع مجالاً للشك أن المبالغ الطائلة التي تُصرف على الحملات الانتخابية يمكن أن توازي، أو حتى تتجاوز، الميزانيات المطلوبة لإعادة إعمار ربع إلى نصف مدن الجنوب، فضلاً عن تمويل مشاريع سياحية وتنموية مهمة، مثل مشاريع تطوير الأهوار المسجلة على لائحة التراث العالمي، أو إعادة إعمار مناطق نازحي سنجار وعودتهم إلى ديارهم.

وأشار زنكنة إلى أن قضايا غسل وتبييض الأموال تلعب دوراً خطيراً في هذا الملف، مؤكداً وجود "منظمات سرية" متورطة في تحويل وتمويل هذه الأموال، وأن جزءًا كبيرًا من التمويل يأتي من خارج العراق، في وقت تتضاعف فيه القروض الداخلية والخارجية للدولة العراقية.

ويحذر زنكنة من أن الخطر الأكبر لا يكمن في الفساد المالي وحده، بل في ضياع المعنى الحقيقي للديمقراطية، متسائلاً: "كيف يمكن أن تتحقق الديمقراطية في ظل تصرفات كهذه؟"، مضيفاً أن المال العام الذي يُفترض أن يُستثمر في إعمار البلاد وتحسين حياة العراقيين، يُسخّر لخدمة فئات محددة تدير العملية السياسية وتتحكم في مسارها "مالياً وسياسياً".

وتابع أن هذه الأموال تُستثمر في شراء السلاح وتمويل عمليات تجارية مشبوهة، إلى جانب تقديم وعود انتخابية وهمية ودعم بعض الشخصيات التي لا علاقة لها بالعملية الانتخابية نفسها. كما لفت إلى أن الميليشيات المدعومة من الخارج أصبحت لاعبًا رئيسيًّا في هذا المشهد، من خلال تمويل ودعم سياسيين كبار يتحكمون بالوضع الداخلي، رغم أن "قرارَهم الحقيقيَّ يأتي من الخارج".

وأضاف زنكنة بالتأكيد على أن استمرار هذه الممارسات سيقود إلى إفراغ العملية الديمقراطية من مضمونها، مطالباً بفتح ملفات التمويل السياسي، والتحقيق في مصادر الأموال الانتخابية، ووضع ضوابط قانونية صارمة لمنع استخدام المال العام والتمويل الخارجي في التأثير على إرادة الناخبين.

كشفت عن نفوق آلاف رؤوس المواشي بسبب الجفاف ودعت إلى دعمهم

فلاحو ذي قار يدخلون على خط التظاهرات والجمعيات الفلاحية تحذر من مخاطر بطالة الفلاحين

حذر اتحاد الجمعيات الفلاحية في ذي قار من مخاطر بطالة الفلاحين الناجمة عن إلغاء الخطة الزراعية وجفاف الأنهار المغذية لأراضيهم، وفيما أكد تعرض مربي المواشي إلى خسائر فادحة نتيجة نفوق الآلاف من رؤوس الجاموس والأبقار، دعا إلى إعادة النظر بالسياسة المائية والزراعية وتجهيز المربين بالأعلاف المدعومة.

ذي قار / حسين العامل

يأتي ذلك بالتزامن مع انطلاق تظاهرات للفلاحين في قضاء الشطرة (٤٥ كم شمال الناصرية) احتجاجًا على تردي الواقع الزراعي والمطالبة بصرف مستحقات الفلاحين الخاصة بالموسم السابق لتسويق الحبوب.

وقال رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في ذي قار حسين نعمة الرباط الأزيَرْجاوي للمدى إن "فلاحي ذي قار تظاهروا في قضاء الشطرة للمطالبة بإطلاق الخطة الزراعية وعدم حرمانهم من الموسم الزراعي الحالي وإيجاد حلول لأزمة المياه التي تسببت لهم بخسائر جسيمة"، وأضاف: "كما شملت المطالب دعوة لإطلاق المستحقات المالية المتأخرة للفلاحين إذ لم يستلم الفلاحون ما يقرب من نصف مستحقاتهم الخاصة بتسويق الحبوب ضمن الموسم الزراعي الماضي".

ووصف الأزيَرْجاوي وضع الفلاح في ذي قار في ظل الواقع الزراعي الراهن بالمتردي جدًا، مشيرًا إلى جملة من التحديات التي تواجهه، من أبرزها الجفاف وإغلاق مصادر المياه في الأنهار الفرعية المغذية لأراضيهم ورفع مضخات المياه الزراعية وإحالة الفلاح إلى القضاء في حال تشغيل تلك المضخات، لافتًا إلى أضرار أخرى جسيمة لحقت بمربي المواشي نتيجة جفاف الأهوار وتلوث المياه وتصحر المراعي ونقص الأعلاف.

وأوضح أن "أصحاب المواشي باتوا في وضع لا يُحسدون عليه في ظل فقدان مصدر الأعلاف الطبيعية، حيث لا زراعة ولا مياه، وهو ما جعل مناطق الرعي أشبه ما تكون بالصحراء".

وتحدث رئيس الجمعيات الفلاحية عن نفوق آلاف رؤوس الماشية في المحافظة، لافتًا إلى أن "خسائر مربي المواشي تفوق بأضعاف ما أعلن عنه مؤخرًا من قبل الدوائر الزراعية في المحافظة، إذ كشفت عن تسجيل هلاكات تُقدر بـ ١٥ ألفًا و٤٠٠ رأس جاموس في مناطق الأهوار و١٩٥٠ رأسًا من الأبقار خلال ٢٠٢٠ – ٣

٢٠٢٢"، مبينًا أن "هناك خسائر كبيرة في رؤوس الأغنام والماعز وغيرها"، داعيًا إلى تدخل عاجل لتوفير أعلاف مدعومة. وحذر الأزيَرْجاوي من مخاطر حرمان الفلاحين من الخطة الزراعية، مشيرًا إلى أن "الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي يشكلون أكثر من نصف المجتمع في ذي قار، وأن حرمانهم من المصدر الرئيسي لعيشهم من دون توفير البدائل من شأنه أن يفضي إلى عواقب وخيمة"، مبينًا أن "الفلاحين ومربي المواشي يعيشون حاليًا تحت ضغط الحرمان، وأن عواقب انفجار هذا الضغط المكبوت ستكون وخيمة".

ولم يستبعد رئيس الجمعيات الفلاحية اندلاع المزيد من التظاهرات الفلاحية في حال بقاء الوضع على ما هو عليه، مرجحًا أن يلجأ البعض إلى أعمال مخالفة للقانون ومضرة بالمجتمع من أجل توفير لقمة العيش لأسرهم، مستذكرًا ما حصل في قضاء الجبايش مؤخرًا إذ أزهقت أرواح ثلاثة أشقاء أثناء البحث عن مواشيهم المسروقة.

وخلص الأزيَرْجاوي إلى القول إن "حرمان الفلاح من الزراعة والماء قد يضطر البعض إلى مزاولة أعمال التسليب داخل المدن".

وشهدت مساحات الخطة الزراعية للموسم الشتوي في ذي قار تراجعًا كبيرًا خلال الأعوام الأخيرة، فبعد أن كانت تُقدر بـ ٤٣٨ ألف دونم عام ٢٠١٦ تراجعت إلى ١٣٥ ألف دونم عام ٢٠٢٢، لتصل إلى ٤٥٠ دونمًا فقط عام ٢٠٢٥ واقتصار زراعتها على الآبار الارتوازية، فيما تم تصفير الخطة الصيفية في العام الحالي.

ويأتي ذلك في ظل أسوأ موجة جفاف تمر بها البلاد ومحافظة ذي قار، التي أخذت تواجه تحديات كبيرة حتى في تغذية مجمعات مياه الشرب بالمياه وتفقد مساحات واسعة من أهوارها وأراضيها الزراعية، إذ تشهد حاليًا موجة نزوح سكاني كبير بين أوساط الفلاحين والصيادين ومربي المواشي الذين باتوا يواجهون مخاطر جمة تنعكس سلبًا على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهددهم بالحرمان من مصدر دخلهم الرئيس.

بالتزامن مع يوم الفلاح العراقي كشف اتحاد الجمعيات الفلاحية في ذي قار في (أواسط نيسان ٢٠٢٤) عن تردي الواقع الزراعي وما يواجهه الفلاحون من مخاطر النزوح الناجمة عن التصحر وتذبذب مناسيب المياه وشحها، مؤكدًا تلقي ٢٠٠٠ طلب من الفلاحين ومربي المواشي يطالبون فيها بالتعويض عما لحق بأراضيهم وبساتينهم ومواشيهم من خسائر جسيمة خلال عام ٢٠٢٣.

وفي يوم (١٥ تشرين الأول ٢٠٢٥) كشفت البيانات الرسمية المتعلقة بآثار الجفاف والتغيرات المناخية في محافظة ذي قار عن هلاك أكثر من ١٥ ألف رأس جاموس ونحو ألفي رأس من الأبقار خلال ٣ سنوات فقط، وهو ما تسبب بخسائر فادحة لمربي المواشي، فيما تمثل الدعم الحكومي للتخفيف من الضرر بمبادرة رئاسية تقضي بتجهيز المربين بحصة مجانية واحدة من أعلاف النخالة والملاس قدرها ٤٥ كيلوغرامًا.

وكانت وزارة الزراعة قد أعلنت يوم الأحد (٣١ آب ٢٠٢٥) عن تبني الزراعة الذكية والمستدامة كخيار استراتيجي لمواجهة شح المياه والتغيرات المناخية.

وقال المتحدث باسم الوزارة مهدي سهر في تصريح تابعته (المدى) إن "الوزارة تنفذ سياسة زراعية تهدف إلى مواجهة تحديات شح المياه والتغيرات المناخية من خلال اعتماد نهج الزراعة الذكية مناخيًا، بما يسهم في التكيف مع هذه المتغيرات وتقليل كلف الإنتاج الزراعي".

وأضاف أن "الوزارة تتجه حاليًا إلى استخدام الطاقة النظيفة، خصوصًا الطاقة الشمسية، في تشغيل مشاريع الري بالتنقيط والثابتة والمحورية، إلى جانب تشغيل المضخات الزراعية ومشاريع الثروة الحيوانية بالطاقة المتجددة".

وفي (مطلع آب ٢٠٢٥) كشفت إدارة محافظة ذي قار عن تنسيق مع وزارة الموارد المائية لحفر المزيد من الآبار في المناطق النائية، وذلك لتدارك أزمة المياه وآثار الجفاف في المناطق المذكورة، فيما أكدت مديرية الماء الحاجة إلى أعداد كبيرة من الآبار.

وكانت الحكومة المحلية في ذي قار قد كشفت في (الأول من شباط ٢٠٢٥) عن تراجع مناسيب المياه في نهري الغراف والفرات وفقدان نحو ٥٠ م³/ثانية من حصتها المائية، وفيما شددت على أهمية تأمين كامل الحصة للمحافظة، أعربت دائرة الزراعة عن خشيتها من تداعيات أزمة المياه على الخطة الزراعية.

فيما كشف انحسار المياه في ناظم البدعة، المصدر الرئيسي لرفد محافظة ذي قار بمياه الشرب، في (أواخر تموز المنصرم) عن أزمة مقلقة وغير مسبوقة أدت إلى توقف أكبر مشروع ماء يغذي أكثر من مليوني نسمة في المحافظة المذكورة.

وبدورها أبدت جهات حكومية ومنظمات مجتمعية يوم (٤ حزيران ٢٠٢٤) قلقها من مخاطر تراجع مناسيب المياه في مناطق الأهوار، محذرين من موجة جفاف ونزوح سكاني وتدهور بيئي قادم يهدد الثروتين السمكية والحيوانية خلال موسم الصيف.

فيما أعلنت دائرة الهجرة والمهجرين في ذي قار يوم (٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤) عن تسجيل نحو ١٠ آلاف عائلة نازحة من مناطق الأهوار ومناطق أخرى تعرضت للجفاف والتصحر والتغيرات المناخية.

وسبق لإدارة محافظة ذي قار أن حذرت يوم (٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٤) من كارثة بيئية واقتصادية ناجمة عن شح المياه في المناطق الزراعية، وفيما توقعت تعرض خمس وحدات إدارية إلى كوارث ونزوح سكاني في حال لم تجرِ المعالجة الفورية لأزمة المياه، طالبتْ وزارة الموارد المائية بالتدخل العاجل.

مشروع «الحدود» في ديالى ينعش آمال إنهاء عطش مندلي وقزانية بعد نصف قرن

بعد أكثر من خمسين عاماً من الجفاف وشحّ المياه، أعلن النائب صلاح التميمي انطلاق مشروع «الحدود» في محافظة ديالى، والمخصص لمعالجة أزمة المياه التاريخية في مدينتي مندلي وقزانية، بتمويل يتجاوز 27 مليار دينار لنقل المياه الخام من قضاء بلدروز عبر خطوط تمتد أكثر من 30 كيلومتراً لتزويد نحو 60 ألف نسمة بالمياه الصالحة للاستخدام.

بغداد / المدى

وقال النائب صلاح التميمي في تصريح تابعته «المدى»، إن «مدينتي مندلي وقزانية تعانيان منذ أكثر من نصف قرن من أزمة جفاف حاد، خصوصاً خلال فصل الصيف، ما اضطر السكان إلى الاعتماد على الآبار كمصدر رئيسي لمياه الشرب وري البساتين القليلة المتبقية».

وأضاف أن «مشروع الحدود يشكل نقلة نوعية في مسار معالجة العطش في شرق ديالى، إذ خُصص له مبلغ 27 مليار دينار من الموازنة الحكومية، لتمويل إيصال المياه الخام من قضاء بلدروز إلى محطة الجسر لمسافة تتجاوز 30 كيلومتراً، ومن ثم ربطها بالمشروع المركزي لتزويد الأهالي بالمياه الصالحة».

وأشار التميمي إلى أن «المشروع سيضمن وصول المياه لأكثر من 60 ألف نسمة، إضافة إلى عشرات القرى المحيطة، وسينهي أزمة طال أمدها لأكثر من خمسين عاماً»، مؤكداً أن «الأعمال التنفيذية ستنطلق خلال فترة وجيزة بعد استكمال الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة».

وفي تعليق على أهمية المشروع وإمكانية نجاحه، قال المختص في الشأن البيئي همام عمر في حديث لـ«المدى» إن «مشروع الحدود يمثل خطوة إيجابية طال انتظارها، لكنه لن يكون حلاً نهائياً ما لم يُعالج الخلل الهيكلي في إدارة الموارد المائية في محافظة ديالى، خصوصاً مع تراجع مناسيب الأنهار القادمة من إيران وتقلص الخزانات الجوفية».

وأوضح عمر أن «التحدي الأكبر أمام المشروع يتمثل في استدامة تدفق المياه من قضاء بلدروز، إذ إن المنطقة نفسها تعاني بين فترة وأخرى من انخفاض حاد في مناسيب المياه، مما قد يؤدي إلى تكرار الأزمة في حال غياب خطط بديلة تعتمد على الخزن الإستراتيجي أو تحلية المياه».

وأضاف أن «العوامل المناخية وتزايد معدلات التصحر وانحسار الغطاء النباتي تجعل أي مشروع مائي بحاجة إلى رؤية متكاملة تأخذ في الاعتبار إدارة الطلب على المياه وليس مجرد توفيرها مؤقتاً»، داعياً الحكومة إلى «تحديث شبكات الإرواء القديمة وتقليل الفاقد المائي الذي يتجاوز 40% في بعض مناطق ديالى».

وتُعد مدينتا مندلي وقزانية من أكثر المناطق تضرراً بالجفاف في محافظة ديالى، إذ تراجعت فيهما الزراعة بشكل شبه كامل منذ ثمانينيات القرن الماضي بسبب انقطاع مياه الأنهر الفرعية القادمة من الأراضي الإيرانية. كما شهدت المدينتان موجات نزوح متكررة خلال مواسم الصيف نتيجة ندرة المياه وتراجع النشاط الاقتصادي.

يُذكر أن الحكومات المحلية المتعاقبة في ديالى طرحت خلال السنوات الماضية عدة مشاريع لإنقاذ المناطق الحدودية من الجفاف، لكنها اصطدمت بعقبات مالية أو فنية، ما جعل السكان يعتمدون على حفر الآبار الارتوازية وتعبئة المياه من الصهاريج كمصدر شبه وحيد للحياة اليومية.

ومع انطلاق مشروع «الحدود»، يأمل الأهالي أن يطوى فصل طويل من المعاناة، فيما يرى الخبراء أن ضمان نجاح المشروع يتطلب رقابة صارمة على التنفيذ، وخطة دائمة لإدارة الموارد المائية في المناطق الشرقية من ديالى التي ظلت لعقود خارج نطاق الاهتمام الحكومي.

ويهدف المشروع إلى إنهاء معاناة أهالي مندلي وقزانية الممتدة لعقود، إذ تعاني المنطقتان من أزمة عطش متفاقمة خصوصاً في فصل الصيف، ما اضطر السكان إلى الاعتماد على الآبار كمصدر رئيسي لمياه الشرب وري البساتين القليلة المتبقية.

صحة ديالى تنفي انتشار أي فيروس بين طلاب المدارس وتؤكد السيطرة على الوضع الصحي

ديالى / المدى

نفى مدير إعلام دائرة صحة ديالى، فارس العزاوي، ما تم تداوله بشأن انتشار فيروس يصيب الأطفال في أكثر من 100 مدرسة داخل المحافظة مع انخفاض درجات الحرارة.

وقال العزاوي في حديث تابعته «المدى» إن «إصابة العشرات من الطلاب بنزلات برد في بعقوبة وبقية مدن ديالى تُعد حالة طبيعية ترافق دخول موسم الشتاء وبدء انخفاض درجات الحرارة، إلى جانب المتغيرات المناخية التي تشهدها البلاد خلال هذه الفترة».

وأضاف أن «الحديث عن حالة فيروسية ضربت أكثر من 100 مدرسة هو مجرد افتراءات، وليس هناك أي دليل على ذلك»، مؤكداً أن «الإنفلونزا ونزلات البرد من الأمور الطبيعية التي تحدث سنوياً مع تقلبات الطقس، ولا تشير إلى وجود وباء جديد».

وشدد العزاوي على أن «الوضع الصحي تحت السيطرة، ولم تسجل مؤسسات الدائرة أي تزاحم غير اعتيادي للطلاب في المراكز الصحية، فيما تعمل المستشفيات بكامل طاقتها الاستيعابية»، داعياً أولياء الأمور إلى «الالتزام بالإرشادات الطبية وزيارة المراكز الصحية عند الحاجة لتلقي العلاج وعدم الانجرار وراء الأخبار المضللة».

وتشهد عدة محافظات عراقية خلال الأسابيع الأخيرة تزايداً في حالات الإصابة بالإنفلونزا الموسمية ونزلات البرد، خصوصاً بين فئة الأطفال، مع بدء الانخفاض الملحوظ في درجات الحرارة وتقلبات المناخ. ففي بغداد، أعلنت دائرة صحة الرصافة الأسبوع الماضي تسجيل ارتفاع محدود في المراجعين المصابين بأعراض تنفسية خفيفة، مؤكدة أن الوضع لا يدعو للقلق وأن جميع الحالات تحت السيطرة.

وفي نينوى، أفاد مسؤولون صحيون بأن المستشفيات سجلت زيادة نسبية في مراجعات الأطفال المصابين بالتهابات تنفسية، لكنها تندرج ضمن المعدلات السنوية المعتادة، بينما اتخذت الفرق الطبية إجراءات وقائية في المدارس لتوعية الطلبة حول النظافة الشخصية والتعامل الآمن مع الزكام والحرارة.

أما في البصرة وواسط، فقد أطلقت الدوائر الصحية حملات للتطعيم ضد الإنفلونزا الموسمية واستهدفت الكوادر التعليمية والكوادر الصحية والأطفال دون الخامسة من العمر، تحسباً لزيادة الإصابات خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول، وهما ذروة موسم انتشار أمراض الجهاز التنفسي في العراق.

يُذكر أن وزارة الصحة كانت قد أكدت في وقت سابق أن جميع الإصابات المسجلة في البلاد تعود إلى فيروسات موسمية معروفة ولا توجد مؤشرات على ظهور أي سلالة جديدة، داعية المواطنين إلى أخذ لقاح الإنفلونزا المتوافر في المراكز الصحية الحكومية وتجنب التجمعات المغلقة في حال ظهور أعراض الزكام أو السعال.

الأمم المتحدة: نصف سكان السودان يعانون من مجاعة حادة

أعلنت هيئةُ مراقبة الجوع العالمية (IPC) المدعومةُ من الأمم المتحدة أمس أن المجاعةَ اجتاحت منطقتين جديدتَين في السودان الذي تمزقه الحرب، مع تصاعد القتال، مشيرةً إلى أن أكثر من 21 مليون شخص، ما يعادل 45% من السكان، يعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، خصوصًا في مدينتَي الفاشر شمال دارفور، وكادوغلي في محافظةِ كردفانَ الجنوبية.

□ ترجمة المدى

ووصفت هيئةُ تصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل (IPC) الوَضعَ في السودان بأنه "كارثةٌ من صنع الإنسان."

ويُعدّ هذا الإعلانُ هو المرةَ السادسةَ فقط التي يُعلَن فيها عن مجاعةٍ رسميًا منذ تأسيس الهيئة عام ٢٠٠٤، وكان آخرها في أجزاء من غزة في وقتٍ سابق من هذا العام.

ويشمَل الإعلانُ الجديد مدينتَين في السودان: الفاشر في شمال دارفور، وكادوغلي في محافظة كردفان الجنوبية. كما أشار التقريرُ إلى أن عشرين منطقةً أخرى في دارفور وكردفان تواجه خطرَ المجاعة المتزايد.

وقالت لجنةُ مراجعة المجاعة (FRC)، وهي الجهةُ المستقلة التي تتحقق من نتائج المجاعة: "إنها أزمةٌ من صنع الإنسان، والخطوات اللازمة لمنع مزيد من الكارثة واضحة. فقط وقفُ إطلاقِ النار والسماحُ الكاملُ بوصولِ المساعدات الإنسانية يمكن أن يمنعا المزيدَ من التدهور وينقذا الأرواح."

كلا المدينتَين، الفاشر وكادوغلي، كانتا محاصرتَين منذ أشهر من قبل قوات الدعم السريع المناوئة للحكومة، مما قطع الإمدادات من الطعام والماء والأدوية عن مئاتِ الآلاف من المدنيين.

وفي الأسبوع الماضي، سقطت الفاشر بيد مقاتلي الدعم السريع الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا مجزرةً راح ضحيتها نحو ٢٠٠٠ شخص، بينما أظهرت صورُ الأقمار الصناعية تجمعاتٍ لجثث القتلى.

وكانت مدينةُ الفاشر قد شهدت حصارًا من قبل قوات الدعم السريع دام ١٨ شهرًا، ما أدى إلى انقطاع الغذاء والإمدادات الأساسية عن عشرات الآلاف من السكان. وفي الأسبوع الماضي، سيطرت قوات الدعم السريع على المدينة، ووردت تقاريرُ عن مجازرَ راح ضحيتها مئات الأشخاص، لكن حجمَ العنف لا يزال غيرَ واضحٍ بسبب ضعف الاتصالات.

أما كادوغلي، فهي الأخرى تخضع لحصارٍ مماثل منذ أشهر، حيث يُحاصر عشراتُ الآلاف من المدنيين بينما تحاول قواتُ الدعم السريع انتزاعَ السيطرة على مزيدٍ من الأراضي من الجيش السوداني.

كانت الهيئةُ قد أعلنت في وقتٍ سابقٍ عن وجود المجاعة في خمسِ مناطقَ سودانية، ثلاثٌ منها في مخيمات لاجئين قرب الفاشر التي أخليت بعد تقدم قوات الدعم السريع، إذ فرَّ معظم السكان إلى المدينة أو إلى بلدات مجاورة. أما المنطقتان الأخريانِ فكانتا في جنوب وغرب كردفان، وقد سقطتا مؤخرًا أيضًا بيد قوات الدعم السريع.

وعلى مستوى البلاد، يعاني أكثر من ٢١ مليون شخص – أي ما يعادل ٤٥٪ من السكان – من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، بسبب القتال والنزوح والانهيار شبه الكامل لإيصال المساعدات الإنسانية.

وقال ستيفان دوجاريك، المتحدثُ باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، للصحفيين في نيويورك يوم الجمعة، إن هناك تقاريرَ عن "انتهاكاتٍ جسيمة"، بما في ذلك إعداماتٍ ميدانيةً لعددٍ من متطوعي الهلال الأحمر بعد استيلاء قوات الدعم السريع على مدينة بارا الأسبوع الماضي.

ولا يزال عشراتُ الآلاف من الجوعى واليائسين محاصرين داخل الفاشر، بينما لا يزال مصيرُ الآلاف الذين فرّوا منها دون أن يصلوا إلى طويلة أو بلدات قريبة مجهولًا.

كما أضافت الهيئةُ أن الفيضانات الأخيرة تسببت في نزوح أكثر من ١٢٠ ألف أسرة في مختلَف أنحاء المنطقة. وفي كانون الثاني الماضي، زارت صحيفةُ التليغراف مدينةَ الدلنج – التي كانت آنذاك مركزَ أزمة الجوع في جنوب كردفان – ووجدت عائلات تعيش على أوراقِ الأشجار والتوتِ المجفف.

كما تحقق المراسلون من ادعاءات تفيد بأن قواتَ الجيش السوداني قامت بنهبِ مخازن النفط والمكملات الغذائية الخاصة بالأطفال والنساء الحوامل.

وأشار التقريرُ الجديد إلى أن المجاعةَ من المرجح أن تكونَ قد سيطرت على تلك المنطقة أيضًا، لكن "نقص الوصول والبيانات" حال دون تصنيفها رسميًا كمجاعة، محذرًا من أن الوضعَ في عموم السودان مرشحٌ للتفاقم قبل أن يتحسن. وذكر أن بلدات طويلة وملت وتويشة القريبة منَ الفاشر تواجه خطرَ المجاعة، مشيرًا إلى أن نحو ٣٧٥ ألف شخص يعيشون حاليًا في ظروف المجاعة في دارفور وكردفان حتى سبتمبر/أيلول الماضي، فيما يواجه ٦,٣ ملايين شخص آخرين مستويات قصوى من الجوع في أنحاء السودان.

وتوقعت الهيئةُ أن يتصاعدَ القتال مع بدء موسم الجفاف، مما يجعل خطوط المواجهة في شمال دارفور وكردفان الكبرى "شديدةَ التقلب."

ومنذ أن استعاد الجيشُ السوداني العاصمةَ الخرطوم في وقتٍ سابق من هذا العام، ركزت قواتُ الدعم السريع عملياتها على إقليم دارفور غربًا، وسعت للسيطرة على كردفان لتأمين خطوط الإمداد نحو وسط البلاد.

من جانبٍ آخر، أعلنت المحكمةُ الجنائية الدولية (ICC) يومَ الاثنين أنها فتحت تحقيقًا رسميًا في جرائمَ حرب ارتكبتها قواتُ الدعم السريع، واتخذت "خطوات فوريةً للحفاظ على الأدلة وجمعها لاستخدامها في الملاحقات القضائية المستقبلية" بشأن الجرائم في الفاشر بعد سيطرة القوات عليها.

ووصفت المحكمةُ الفظائع بأنها "جزءٌ من نمط أوسع من العنف الذي اجتاح إقليمَ دارفور بأكمله"، مؤكدةً أنها "قد تُشكّل جرائمَ حربٍ وجرائمَ ضد الإنسانية."

وتشمل الجرائمُ قيد التحقيق: الهجمات ذات الطابع العرقي، والعنفَ الجنسيَّ بما في ذلك استخدامَ الاغتصاب كسلاح، والاختطاف، والهجماتِ العشوائيةَ ضد المدنيين، واستهدافَ المنشآت الطبية.

وفي إفادة سابقة في يونيو/حزيران، قالت نائبةُ المدّعي العام للمحكمة، نزهات شميم خان، إن هناك "أسبابًا معقولةً للاعتقاد بأن جرائمَ حرب وجرائمَ ضد الإنسانية قد ارتُكبت وما زالت تُرتكب في دارفور."

في سبتمبر/أيلول الماضي، ذكرت منظمةُ أنقذوا الأطفال (Save the Children) أن الموادَّ الغذائية نفدت تمامًا في كادوغلي، مشيرةً إلى تصاعد القتال هناك. كما أشار التقريرُ إلى أن مدينةَ الدلنج المجاورة تعاني أوضاعًا مماثلة.

ما بدأ كصراع على السلطة بين جنرالين، تحوّل إلى حرب أهلية مدمّرة تصفها الأمم المتحدة بأنها "أكبرُ أزمةٍ إنسانية في العالم."

منذ اندلاع الحرب في أبريل/نيسان ٢٠٢٣، تمزق السودانُ بين طرفي الصراع: الجيش وقوات الدعم السريع. وتشير تقديراتُ الأمم المتحدة إلى مقتل أكثرَ من ٤٠ ألف شخص، فيما تؤكد منظماتُ الإغاثة أن الأعدادَ الفعلية قد تكون أعلى بكثير. كما نزح أكثرُ من ١٤ مليون شخص من منازلهم، وتفشّت الأمراضُ في مختلف أنحاء البلاد.

عن صحفٍ ووكالاتٍ عالمية

وزارة الصناعة والمعادن
الشركة العامة للحديد والصلب
بصرة – خور الزبير
م/ إعلان مناقصة محلية رقم ٧/م/ح د ص/٢٠٢٥
(تجهيز ماكنة ترميم ارضية الفرن + ماكنة دك ارضية الفرن مع كافة الملحقات)

تدعو الشركة العامة للحديد والصلب إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن كافة الشركات والمكاتب المتخصصة للاشتراك في المناقصة أعلاه (تجهيز ماكنة ترميم الفرن + ماكنة دك ارضية الفرن مع كافة الملحقات لكلا الفقرتين) وحسب المواصفات الفنية التي يمكن الحصول عليها مع وثائق المناقصة من مقر الشركة في البصرة/ خور الزبير أو مكتب الشركة في بغداد/ مقابل مستشفى المعدون الأهلي لقاء مبلغ غير قابل للرد قدره (٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار ويتم استلام العطاءات في مقر الشركة حصرا ويكون موعد الغلق خلال (٢٠) عشرون (يوم عمل) تبدا من تاريخ نشر الاعلان في الصحف المحلية ولغاية الساعة (١٢ ظهراً) من تاريخ الغلق المحدد ولا يستلم اي عطاء بعدها ويتم فتح العطاءات بحضور الراغبين من مقدمي العطاءات في نفس يوم الغلق بعد الساعة (١٢ ظهراً) وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يؤجل الغلق الى اليوم الذي يليه.

مع مراعاة مايلـــــــي:-
١) يرفـــــق بالعطاء ما يلي:-
أ) التأمينات الأولية بمبلغ (١,٣٢٠,٠٠٠) فقط مليون وثلاثمائة وعشرون الف دينار على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان لأمر الشركة.
ب) وصل الاشتراك بالمناقصة.
ج) شهادة تأسيس الشركة وهوية غرفة التجارة.
د) بـــــراءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب (نافذة) لأمر الشركة + الهوية الضريبية للمشترك.
هـ) الأعمال المماثلة مؤيدة من الجهات ذات العلاقة.
و) الحسابات الختامية لآخر ثلاث سنوات.
ي) يكون العطاء نافذ لمدة لا تقل عن (٣) اشهر من تاريخ غلق المناقصة.
٣- تقدم الأسعار بالدينار العراقـــي رقما وكتابة وعلى الفورمة الرسمية للمشترك.
٤- الأسعار نهائية غير قابلة للتفاوض والشركة غير ملزمة بقبول أوطأ الاسعار.
٥- يتحمل مـــــن ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان .
وبالإمكان الاطلاع على تفاصيل المناقصة على المنصة الالكترونية الموحدة للإعلانات والمناقصات او موقع الشركة الالكتروني steel.comp@industry.gov.iq
ويكـــــون موعد عقد المؤتمر للإجابة على استفسارات المشتركين بالمناقصة قبل اسبوع من تاريخ الغلق. مع التقديـــــــــر...

م. المدير العام
رئيس مهندسين أقدم
حسين فالح حسين
معاون المدير العام وكالة

جمهورية العراق / وزارة النفط
شركة مصافي الوسط / شركة عامة
بغداد

العدد: ق.ع / ٢٥٩٩٠
التاريخ: ٢٠٢٥/١١/٤
مصفى الدورة

إعلان دعوة تقديم العطاء
أعلان رقم (٦٦)
رقم الطلبية ٢٠٢٥/٢٤٢١

تعلن شركة مصافي الوسط شركة عـــامة عن المناقصة المحلية
(خطوط نقل منتسبي شركة مصافي الوسط)

للمرة (الاولى) وبكلفة تخمينية مقدارها (٣,٠٩٦,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (ثلاثة مليارات وستة وتسعون مليون دينارعراقي) لمدة (٣٦٥ يوم) بـــوجب المواصفات والشروط التـــي يمكن الحصول عليها مـــن أمانة الصندوق لقـــاء مبلـــغ قـــدرة (٥٠٠,٠٠٠) دينار (خمسمائة ألف دينار لاغير) غيـــــرقابل للـــرد او الكترونيا عبر المنصة الالكترونية الموحدة للاعلانات و المناقصات (WWW.ITP.IQ)وتكون اجور خدمات المنصة الالكترونية المحددة من قبل وزارة التخطيط غير قابلة للرد.

فعلـــى المقاولين المختصين الراغبين بالمشاركة تقديم عرض بالدينار العراقي (مع مراعاة ترقيـــم صفحات هذه العروض) ويكون نافذاً لمدة لاتقل عن (١٢٠يوماً) مع ارفاق التأمينات الأولية والبالغة (٣٠,٩٦٠,٠٠٠) دينار عراقي(ثلاثون مليون وتسعمائة وستون الف دينار عراقي) على ان يتضمن العرض المعلومات التالية:-
رقم المناقصة / موضوعها
تاريخ الغلق
تاريخ نفاذ السعر التجاري المقدم
تاريخ نفاذ التأمينات الأولية
العناوين الصريحة للشركة او المكتب
وتسلم الى استعلامات الشركة بأغلفة مغلقة ومختومة مثبت عليها رقمـــي الإعلان والطلبية فـــي مـــدة اقصاها الساعة (الواحدة) بعـــد الظهر ليوم ١٨/ ١١ / ٢٠٢٥ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان و اعادة الاعلان (في حال اعادة الاعلان لمرة واحدة او اكثر) في الصحف الوطنية و المنصة الالكترونية الموحدة وأجور ارشفة العقد الكترونيا.

١- يتم تقديم العروض وفقا للوثائق القياسية(اصلي +نسخة) وفي حال عدم التزام مقدم العطاء في تطبيق الوثيقة القياسية بكافة اقسامها فأنه سيتم استبعاد عطاءه مما يقتضي مراعاة ذلك عند التقديم
٢- جلب الوثائق المدرجة ادناه عند القطع وشراء التنادر:-
أ- كتاب تخويل اصلي مصدق ونافذ .
ب-هوية الاحوال المدنية او جواز سفر نافذ لمقدم العطاء او من ينوب عنه .
٣- اذا تصادف تاريخ الغلق اعـــــلاء عطلة رسمية يرحل الى اليوم التالي بعد العطلة مباشره
٤- تقدم التأمينات الأولية بأسم الشركة او مديرها المفوض او احد المساهمين في الشركة او الشركات بموجب عقد مشاركة
٥- بأمكان كافة ممثلي الشركات والمقاولين المشتركين في المناقصة التواجد في مقر الشركة لحضور ومتابعة فتح العطاءات من قبل اللجنة وذلك فـــــي اليوم التالي لتاريخ الغلق الساعة العاشرة صباحاً
٦- في حالة وجود مخالفات من قبل المقاولين توجه الانذارات من القسم القانوني في شركتنا دون الرجوع الى دائرة كاتب العدل
٧- تصادر التأمينات الأولية للشركات في حالة عدم الأستجابة للمراسلات اثناء الدراسة الفنية والتجارية للطلبيات
٨ – تقدم التامينات الاولية على شكل(خطاب ضمان او صك مصدق او سلتجة)ومن المصارف المعتمدة العراقية داخل بغداد على أن يكون خطاب الضمان المقدم داخل ضمن المنصة الألكترونية وأن لم يكن خطاب الضمان داخل ضمن المنصة يهمل العطاء وحسب تعليمات البنك المركزي.
٩- تقدم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن تنفيذ (حصرا) للعقد بنسبة (٥%) خمسة من المئة من مبلغ العقد بعد التبليغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد ,تعتمد جميع المصارف داخل بغداد على أن يكون خطاب الضمان المقدم داخل ضمن المنصة الألكترونية وخلال مدة لا تتجاوز (١٤) يوما" وفي حالة التأخر تهمل الإحالة ويحال المجهز إلى لجنة التأديب. وتبقى الكفالة نافذة لمدة العقد او تمديده عند تمديد فترة التجهيز او لحين انتهاء فترة الضمان، في حاله وجود (فترة ضمان) تطلق كفالة حسن الاداء بعد استلام المواد كاملة ومطابقة للمواصفات وبعد انجاز المجهز كافة التزاماتة المنصوصه في العقد وبخلافه سيتم مصادرتها من قبل شركتنا .
١٠- سيتم استبعاد العطاء الذي يزيد مبلغه عن ٢٠% من الكلفة التخمينية , و يتم قبول العطاءات المقدمة في عقود التجهيز وعقود الخدمات غير الاستشارية التي تقل عن ٢٠% من الكلفة التخمينية شريطة أن يكون المناقص شركة مصنعة رئيسية او وكيلا" حصريا" او موزعا" معتمدا" على أن يتم الالتزام بتقديم تحليل سعري مقنع الى جهة التعاقد التي تتولى دراسة الموضوع لاتخاذ قرارها بالموافقة على العطاء من عدمه وحسب أحكام وزارة التخطيط بالعدد ١٥٣٩٢ في ٢٠٢١/٧/٤.
١١-للطرف الأول الحق بزيادة عدد السيارات حسب الخطوط التي يتطلبها العمل سواء الحالي او استحداث خطوط جديدة بالكلف و بشروط العقد نفسها مقارنة بالخطوط المماثلة لها في المسافة و حسب النسبة المسموح بها ضمن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية و الضوابط الملحقة بها و على ان لاتتجاوز (20%) من مبلغ العقد وعلى ان يتوفر التخصيص المالي و حسب الضوابط رقم (١)- ناقلة- ح-2)
١٢- يمكن الاطلاع على شروط تقديم العطاءات وعلى الموقع الالكتروني :- www.mrc.oil.gov.iq بالأضافة الى المنصة الالكترونية الموحدة للاعلانات و المناقصات (WWW.ITP.IQ) .
١٣- يتم أستيفاء (١٠٠٠ دينار) ألف دينار عراقي كرسم طابع لبناء المدارس ورياض الاطفال يتم التسديد نقداً قبل توقيع العقد.
١٤- يتم إستقطاع رسوم لاستحصال صحة صدورلهوية غرفة التجارة ألأمرة واحدة خلال السنة من الشركات العراقية والشركات المسجلة في العراق وحسب ما يتم تحديده من الجهات المعنية.
١٥- سيتم نشر الأعلان في الصـحف المحليـة المعتمـدة .
١٦- في حال رسو المناقصة على احدى الشركات المقدمة للعطاءات سواء كانت عراقية أو أجنبية أو عربية يتم توقيع العقد في القسم القانوني في شركتنا وبخلافه تلغى الإحالة ويتم إتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقها.
١٧- لاتصرف أي مستحقات الى المجهز الابعد جلب براءة ذمة من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للشركات العراقية او المسجلة في العراق.
١٨- تقديم كافة المستمسكات الاصولية والقانونية الخاصة بالشركة وان لا يقل الحد الأدنى لراس مال الشركة المساهمة عن (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني دينار ولا يقل الحد الأدنى لراس مال الشركة المحدودة عن (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار, ولا يقل الحد الأدنى لراس مال بقية الشركات عن (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة الف دينار
١٩- يتم أستيفاء نسبة (٠,٠٠٣) من مبلغ العقد كرسم طابع يتم التسديد نقداً قبل توقيع العقد.
٢٠- على كافة الشركات المشاركة التعهد بعدم العمل في عقود أو مشاريع في قطاع النفط في اقليم كردستان العراق وفي حال وجود عقود أو مشاريع حالية تتعهد الشركات بأنهائها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أعلامهم وبخلافه يتم وضع هذه الشركات في القائمة السوداء ويحظر التعامل معها.
٢١- في حال تساوي اسعار العطاءات يتم اعتماد المعايير الواردة في كتاب وزارة التخطيط العدد ١٤٥٥١ في ٢٠٢٣/١٠/٢٦ و بحسب الترتيب الخيرة التخصصية للطلبيات التخصصية (مجموع القيمة المالية للاعمال المماثلة المقدمة), السيولة النقدية , معدل الايراد السنوي ,مقدار الأرباح في الحسابات الختامية.
٢٢- يتم املاء استمارة المعلومات المرفقة ضمن وثائق الأعلان و تقديمها الى شركتنا بكتاب رسمي بعد تاريخ الغلق بمدة لاتتجاوز (١٤) يوم مع إرفاق كافة المستمسكات المطلوبة في الأستمارة و بنسخ ملونة واضحة لصاحب الشركة و المساهمين و المدير المفوض و مختومة و موقعة من قبل المدير المفوض حصراً.
٢٣- تفرض غرامة تأخيرية على المجهز لاتتجاوز نسبة ١٥% من مبلغ العقد للعقود التي تقل مبالغها عن ٥ مليار دينار عراقي في حالة عدم تجهيز المواد بفترة التجهيز المثبتة في العقد كالتالي :
: مبلغ العقد ×(١٥)% .
مدة العقد
٢٤- على المناقص الفائز المبلغ رسمياً بالاحالة تقديم وصل ورقي او الكتروني صادر من ادارة المنصة الالكترونية الموحدة يزيد تسديده لأجور خدمات الاعلان والارشفة الالكترونية للعقد عبر المنصة خلال مدة لا تتجاوز (١٤) اربعة عشر يوم عمل من تاريخ التبليغ بالاحالة , وان يتم تسوية مستحقات المتعاقدين مالم يتم التحقق من تسديد ما بذمتهم من اجور للخدمات الخاصة بالمنصة الالكترونية .
٢٥ - تقديم اثبات لتوفر سيولة نقدية, كشف مصرفي مختوم يبين حركة التدفق المالي لأخر سنة او كفاءة مالية مختومة من خلال تسهيلات مصرفية بمبلغ لايقل عن (٤٦٤,٤٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (أربعمائة وأربعة وستون مليون وأربعمائة ألف دينار عراقي) وللفترة من تاريخ الإعلان ولغاية تاريخ الغلق.
٢٦-تلتزم جميع الشركات العاملة في العراق عدا اقليم كردستان والتي تزيد عقودها عن المليار دينار بتجهيز وزارة الزراعة ب (١٠٠٠) شتلة زراعية وحسب الانواع والمواصفات التي تحددها وزارة الزراعة وعلى ان لايزيد مبلغ الشتلات المهداة عن (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار عراقي.

هيثم أبراهيم محسن
المدير العام
رئيس مجلس الأدارة

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

لا حياة كريمة لشعبٍ يُعيد انتخابَ مَن استغفلوه!

د. كاظم المقدادي

في 2025/11/11 يشهد العراق انتخاب أعضاء مجلس النواب للدورة النيابية السادسة. ويشهد ظاهرة إنفاق باذخ بالمليارات على الحملات الانتخابية لمرشحي الأحزاب السياسية المهيمنة على سدة الحكم وحرسها القديم. بينما ما تزال غالبية الناخبين إلى اليوم لم تحسم قرارها: المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات، وإذا شاركت فلمَن تصوّت.

القرار بالنسبة للموالين لأحزاب الطغمة الحاكمة والمنتفعين من "بركاتها" متخذٌ ومعروف منذ فترة طويلة، لكونها رفعتهم من شحّاذين وحفاة إلى مليونيرية. لكنه غير معروف بالنسبة لغالبية الشعب العراقي المتضررة من هيمنة أحزاب الفساد والمحاصصة الطائفية والإثنية وتقاسم المغانم التي أفقرتها وأذلّتها.

فلا نعلم إلى متى تبقى هذه الملايين مترددة ولم تراجع مواقفها السابقة تجاه المنظومة السلطوية التي أنتجتها الدورات النيابية الخمس المنصرمة، والتي وُصفت الأخيرة المنتهية بأنها "أسوأ دورة انتخابية"، ووُصف مجلس النواب بأنه "أكبر مجموعة لصوص".

المطلوب الاختيار بين أربعة مواقف:

• الأول، وهو سلبي: مقاطعة المشاركة في الانتخابات، مع أن المقاطعة السابقة بلغت 80% من الناخبين، لكنها لم تردع الفاسدين، واستمرت هيمنتهم على مقاليد السلطة، ولم تتحسن أوضاع غير الموالين للسلطة.

• الثاني، وهو سلبي أيضًا: مواصلة اللامبالاة و"ما عليه!"، والذي أوحى بأن أصحابه راضون بحالتهم وحالة أسرهم المزرية والمهينة، ولا يريدون لها الحياة الكريمة والمستقبل الأفضل. وهؤلاء غشمةٌ وسُذّج.

• الثالث، وهو مشين: بيع الأصوات للفاسدين لقاء مبلغ بخس، فساهم من قام بذلك، بوعي أو بغير وعيٍ، بتحويل أصوات عائلته الانتخابية سلعةً تُباع وتُشترى ووسيلةً مهينة، ويكون قد استبدل الفساد الإداري بفساد شعبيٍّ مقنّع، ساهم بتعزيز مواقع الفاسدين.

في هذا المضمار، قال نيلسون مانديلا – السياسي والثوري المخضرم الجنوب أفريقي – قولًا مأثورًا:

"الفساد لا يُفرغ جيوب المواطنين فقط، بل يسرق الإيمان بالغد ويقتل أحلام الناس بالعدالة والكرامة".

واعتبر الصحفي والروائي البريطاني جورج أورويل:

"إن الشعب الذي ينتخب الفاسدين والانتهازيين واللصوص والمحتالين والخونة، لا يُعتبر ضحية، بل هو شعب متواطئ وشريك في الجريمة".

وأوضح السياسي العراقي جورج منصور:

"إن الشعب الذي يختار الفاسدين، أو يتغاضى عنهم، أو يبرر لهم باسم العشيرة أو المذهب أو المصلحة الشخصية، إنما يوقّع لا يأتي من فراغ، بل يصعد على أكتاف أصوات منقوصة الشرعية، ووعود زائفة اشتراها بثمنٍ بخس من وعي مغيّب أو جوع مزمن".

أمام ملايين العراقيين المتضررين من موبقات المنظومة السلطوية الفاسدة فرصةٌ أخيرة ليتخذوا الموقف الإيجابي والصحيح – الرابع – وهو المشاركة الواسعة في الانتخابات، والتحلي بجرأة وشجاعة وبسالة العراقيين الأصلاء الذين لم يسكتوا على ضيم وجور، ولم يفرّطوا بحقوقهم المشروعة، فيرفضوا التصويت لمرشحي الحرس القديم للمنظومة السلطوية الفاسدة، وبذلك يحاسبون ويعاقبون من خدعهم وكذب عليهم طيلة عقدين من الزمن، وأوصلهم إلى حالة المعاناة المريرة من الفقر والعوز والحرمان والمرض والقلق المستديم والإهمال والإذلال، وقتل طموحاتهم المشروعة.

على جميع المتضررين من منظومة الفساد أن يعلنوا صوتهم بوجهها الكالح: كفى خداعًا! كفى استغفالًا! كفى كذبًا ووعودًا معسولة! ولن نثق بمن أوصلنا إلى أتعس الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية، وجاؤوا بالأساس "لتفليش البلد، لا لإعماره" (المشهداني)، و"أخذنا السلطة ولن نعطيها" (المالكي)، و"لا تضيعوها!" (الحكيم)، و"جئنا للإعمار والتنمية، وللعراق أولًا" (السوداني).

واعلموا: حتى أبسط المواطنين لا يصدقون الوعود بـ"مشاريع" الإعمار والتنمية، وخزينة الدولة مصفّرة، ومديونية بأكثر من 130 مليار دولار خارجية و80 مليار دولار داخلية نتيجة نهبها.

والجميع شهود على كيف أصبح الفاسدون ملياردير ية على حساب الغالبية العظمى من الشعب، وتحويل العراق الغني بثرواته إلى دولة تستجدي المعونات، بينما عائداتها من النفط وحده تصل إلى 115 مليار دولار سنويًا. ويمتلك العراق ثروةً من الغاز والكبريت وبقية المعادن.

واليوم يعيش أكثر من ربع العراقيين تحت خط الفقر، وسبعة ملايين في العشوائيات وبيوت الصفيح. وثمّة خمسة ملايين امرأة أرملة وستة ملايين يتيم وستة ملايين نازح وخمسة ملايين مهاجر مغترب. وتقف السلطة منذ عقدين متفرجةً أمام تفاقم محنة الأمومة والطفولة.

ويعاني أكثر من ثلث مجموع أطفال العراق من سوء التغذية، ويموت منهم عشرات الآلاف، وكأنّه لم يكفهم السرطان والتشوّهات الخلقية والعلل العضال الأخرى غير القابلة للعلاج. وتكذب وزارة الصحة بكل وقاحة بأن معدلات الإصابة بهذه الأمراض الخطيرة هي ضمن "الحدود الطبيعية" و"أفضل من الدول الأوروبية" (كذا!!!)، للتغطية على ما فعلته مافياتها من خراب ودمار في المؤسسات الصحية، وأوصلت الوضع الصحي إلى مستوى الانحطاط، بعد أن كان العراق يتمتع بأفضل رعاية صحية في الشرق الأوسط.

ويطول الحديث عن البطالة التي تجاوزت معدلاتها 30%، وبلغت وسط العراقيات 69%، بينما كان العراق يمتلك 67 ألف مصنع ومعمل وملايين الدونمات من الأراضي الصالحة للزراعة، كلها تدمرت.

وبينما يبحث عشرات الآلاف من العراقيين والعراقيات عمّا يسد رمق جوع أطفالهم في المزابل والنفايات، انظروا كم من الرواتب الشهرية يستلمها جلاوزة المنظومة السلطوية الفاسدة: يستلم 56 شخصًا 13 راتبًا شهريًا لكل واحد منهم، و187 شخصًا 12 راتبًا، و316 شخصًا 11 راتبًا، و715 شخصًا 10 رواتب، و1207 أشخاص 9 رواتب، و2287 شخصًا 8 رواتب، و3651 شخصًا 7 رواتب لكل واحد منهم.

وفيما تعجّز الحكومة عن دفع رواتب المتقاعدين والموظفين العراقيين لأشهر عديدة، ناهيكم عن مساعدة العوائل الفقيرة والكسبة والتخفيف من معاناتهم، تدفع السلطة المليارات شهريًا للرفاويين المزوّرين الذين ضاعفوا عددهم من قرابة 5 آلاف إلى أكثر من 120 ألفًا، والراتب الواحد 15–20 مليون دينار شهريًا. وعدا هذا تدفع مليارات الدنانير شهريًا لأكثر من 200 ألف من الفضائيين التابعين للأحزاب المتنفذة.

وبينما يتقاضى غالبية المتقاعدين 400 ألف – مليون دينار شهريًا بعد خدمة لا تقل عن 30 سنة، تمنح الحكومة النائب راتبًا تقاعديًا بالملايين، و100 مليون لنهاية خدمته، عدا ما تنفقه على امتيازاته وحمايته.

ولعلكم علمتم بأن رئيس حكومة القتلة السفّاح عادل عبد المهدي، المسؤول عن مجازر تشرين، استلم 3 مليارات و200 مليون دينار عراقي نهايةَ خدمة كرئيس وزراء. وكان يستلم قبل أن يصير رئيس وزراء راتبًا مليون دولار شهريًا – أعلنها بنفسه في برنامج تلفزيوني موجود على الإنترنت.

ويطول الحديث عن نفقات السلطة، ومنها مئات آلاف المليارات (تريليونات) كرواتب ومخصصات وامتيازات للرئاسات الثلاث، وللوزراء والوكلاء وذوي الدرجات الخاصة والحمايات، ولم يقدموا خدمةً واحدة للشعب والوطن.

وذات الشيء ينطبق على مجلس النواب الذي يكلّف الدولة آلاف المليارات، تعادل ميزانيات عدة دول نامية، ولم يقدم خدمةً واحدة لصالح الشعب. ومن "منجزاتهم": عدم إقرار قانون الخدمة المدنية، ولا سلم الرواتب، وتمّ دفعهما إلى الدورة القادمة. وزيادة الضرائب. وزيادة الأجور في المستشفيات: الباص من 5 آلاف إلى 15 ألف دينار، وزيارة المريض بـ7 آلاف دينار، وفحص الدم للزواج من 25 ألف دينار إلى 75 ألف دينار، وزيادة أجور اعتراضات الطلبة، وعدم تسليم الطالب الجامعي النتيجة إلا بعد دفع مبلغ 66 ألف دينار.

أما آن الأوان لتدرك غالبية العراقيين البالغين أنهم قادرون، لو أرادوا وعملوا بإرادة وضمير حيٍّ وشعور عال بالمسؤولية الوطنية، على إحداث التغيير الشامل للعملية السياسية الفاشلة وللحالة الاقتصادية–الاجتماعية المزرية، عبر المشاركة الواسعة بالانتخابات القادمة، وانتخاب مرشحي قوائم جديدة معروفين ومشهود لهم بالكفاءة والحرص والنزاهة وأصحاب الأيادي البيضاء والنظيفة، ولديهم برامج مدروسة وقابلة للتحقيق، هدفها الأساس التغيير الجذري الذي يُنهي منظومة المحاصصة الطائفية والإثنية، ومكافحة الفساد، ومحاسبة الفاسدين، واسترجاع المليارات المنهوبة، وبناء اقتصاد وطنيٍّ منتج لصالح الشعب والوطن، من خلال إعادة الحياة للصناعة والزراعة والتجارة والسياحة، والقضاء على البطالة، ومعالجة بقية المشاكل الاقتصادية–الاجتماعية الساخنة، وإعادة توزيع الثروة لتحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية، وبالتالي بناء الدولة المدنية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، دولة المؤسسات وسيادة القانون على الجميع دون استثناء.

مثل هؤلاء المرشحين تجدونهم في القوائم الجديدة التالية: "تحالف البديل"، "التحالف المدني الديمقراطي"، و"تحالف الفاو–زاخو".

واعلموا أن بقاء الطغمة الحاكمة الفاسدة لأربع سنوات أخرى لن يجلب لكم سوى المزيد من الكوارث والفواجع والمعاناة، والدليل أن أحد المعممين من أبواق السلطة دعا بكل وقاحة إلى "انتخاب السيئ كي لا يأتي الأسوأ منه". وهو إقرارٌ واضحٌ وصريحٌ بأنهم سيئون، وسيبقون الحال على ما هو عليه دون أي تغيير. مثلما هو "خطاب مرتزقة جعلوا الدين وسيلة للحصول على المغانم وفتّح أبواب السلطة لهم بما فيها من امتيازات ومنافع" (نغم أزهار). ويؤكد د. علي القيسي:

"قلّبت صفحات التاريخ حتى آخر سطر، نبشت في عصور الانحطاط، فترات الاحتلال، مراحل الذل. رأيت من باع، من خان، من ركع! لكني لم أقرأ يومًا عن جماعة تشبه هؤلاء!.. تركيبةٌ فريدةٌ من الذل الطوعي والانتماء القهري! كائناتٌ تتغذى على انبطاحها وتتلذذ بخضوعها.. نمطٌ بشريٌّ ملوثٌ وصنفٌ نادرٌ ومزيجٌ حصريٌّ من العمالة والانتماء المريض وازدراء الذات! بلا خجل، بلا قناع، بلا مراوغة.. وبالعلن! مخلوقاتٌ هجينة، أنصاف بشر! نصفهم حقدٌ ونصفهم خرافةٌ وكلهم انفصالٌ عن الوطن!".

القرار الأخير لكم، وقد أُعذر من أنذر!

قناطر

لماذا نتطيّر من اتفاقية المياه مع تركيا؟

طالب عبد العزيز

بسبب السياسة العراقية الهزيلة التي تدير البلاد منذ عقود، يتعرض الشعب العراقي لأبشع ابتزاز من دول الجوار بخاصة، وما يتعرض له في قضية الماء من حكومتي تركيا وإيران إلا نتيجة فعلية لتلك السياسة، ومهما قيل وسيقال بشأن الاتفاقية الأخيرة مع تركيا، فإنها الحلّ (المذلّ) لكنه الأمثل والأكيد؛ الذي لا بدَّ منه، وإلّا فمصير البلاد إلى ما هو أسوأ، ومستقبل النهرين بيد الجفاف، والتصحر وحشٌ قادم لا محالة.

ربما تكون الصورة قاتمة، وهي ليست وليدة هذه السنة، فالعراق، وعلى تعاقب الحكومات منذ التأسيس إلى اليوم، لا يرتبط باتفاقيات دولية مع دول المنبع، وكل ما عملت عليه السياسة المائية لا يعدو أن يكون بروتوكولات أخلاقية وإنسانية، غير مكتوبة وغير مودعة في المحافل الأممية؛ من هنا يمكننا اعتبار هذه الاتفاقية أول معالجة رسمية لحل أزمة المياه مع تركيا، بوصفها المورِّد الأول للعراق، وإن كانت جناية واضحة، وإن كان الأتراك قد استثمروا أو استغلوا ضعف السياسة وهزال الوضع العراقي لتحقيق غايات سياسية واقتصادية وغيرها، لكن لن تجد الحكومة العراقية سبيلاً تسلكه إلا الإذعان، وهذه ضريبة يدفعها العاجز والمهزوم.

أمام هذا المأزق وجدت الحكومة العراقية سياستها بين فكي الكماشة (تركيا القوية وحاجة البلاد إلى الماء)، فهي ما زالت تصمت عن تحديد فترة بقاء المسلحين الأتراك داخل حدودها، أو رفضها تجديد فترة وجودهم غير القانوني، لذا فهم باقون إلى ما لا يعلمه إلا الله، مثلما لا تتحمل طويلاً صبر العراقيين على شحّ المياه وتعطّل موسم الزراعة الشتوية، الذي يتضاعف يوماً إثر آخر. فالشكوى من النقص لم تعد تقتصر على البصرة والبصريين، بل شملت محافظات الوسط والجنوب كله، لذا كانت مضطرة لقبول إملاءات تركيا وتحمل أعباء ما تضمنته بنود الاتفاقية.

وعلى وفق المعادلة الصعبة هذه، سيتوجب على المحاور العراقي المسؤول أن يكون أكثر فطنةً وذكاءً ومناورةً، وعلى أبناء البلاد ألا يتطيّروا من فكرة قيام الشركات التركية ببناء السدود وتسلم ملف إدارة المياه للسنوات الخمس القادمة، لأنَّ العراق بحاجة إلى هذه الإدارة قبل الإطلاقات المائية من تركيا، ولعل الإشارة إلى قضية هامة مثل منع الملوثات الخدمية والصناعية من تسربها إلى الأنهار واحدةٌ من أفضل ما تضمنته بنود الاتفاقية.

ليست الإطلاقات المائية القليلة هي ما يعاني منه العراق، إنما سياسة إدارة المياه، فالهدر المنزلي يفوق التصورات، لأنَّ العراقي اعتاد على الإسراف لا التقنين، وهو غير مقتنع بوجود أزمة مائية، وصورة بلاد الرافدين ما زالت عالقة في ذهنه بوصفها الوفرة والإتاحة. أمّا إفراطه في استخدام الماء للزراعة فحدّث ولا حرج، كذلك تكون الحكومة في قضية مثل تحويل تصاريف المياه الثقيلة والمجاري إلى النهرين دجلة والفرات، وكذلك إلى شط العرب، فهي الطامة الكبيرة التي تلقي بثقلها على البصرة، المدينة التي توطّن الملح في نهرها، وما زال ممسكاً بضفتي الشط، صاعداً أعاليها ومهدداً بالصعود في كل مدٍّ، مستغلاً قلة الإطلاقات من ناظم قلعة صالح، الذي يكاد ينضب هو الآخر.

نبيع النفط إلى تركيا ونشتري بثمنه السدود والإدارة المائية، ولا ضير من وجود الشركات التركية، شريطة أن لا تكون التعاملات هذه مجحفة وضارة بالاقتصاد، وليرتفع حجم التعاملات الاقتصادية إلى 30 مليار دولار، لكن الأهم من ذلك كله هو أنْ تتضمن الاتفاقية حجم وكمية الإطلاقات المائية السنوية المستدامة، بما يؤمّن حاجة العراق الفعلية والمستدامة أيضاً، مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة تركيا منها، ولكي يضمن العراق ديمومة بنود الاتفاقية عليه إيداع نسخة منها لدى الأمم المتحدة لتصبح ملزمة التطبيق، بوصفها وثيقة رسمية تحدد حاجة الشعبين العراقي والتركي من المياه.

كيف قادت السياسات الفاسدة المنظومةَ الصحية إلى حافة الانهيار؟

د. محمد الربيعي

ليس سرًّا أنَّ الوضعَ الصحيَّ في العراق يعاني من تدهور ملحوظ وممنهج. طوابيرُ الانتظار الطويلة، ونقصُ الأدويّة الأساسية، وتردّي خدمات الطوارئ، إضافةً إلى المستشفيات المتهالكة والبيئة غير الصحية، وهجرةَ الكفاءات الطبية بأعداد مخيفة، ليست سوى أعراضٍ سطحيةٍ لأزمة عميقة الجذور. غالبًا ما يُلقَى اللومُ على الأطباء أو الظروف الاقتصادية، متجاهلين التشخيصَ الحقيقيَّ للأزمة: السياساتُ الحكوميةُ الخاطئةُ والفاسدةُ التي قادت قطاعًا حيويًّا إلى حضيضِ التدهور، مفضّلةً الإدارةَ البيروقراطيةَ للأزمات على التخطيط الاستراتيجيِّ لمنعها.

أولُ حلقات التدهور

تبدأ الحلقةُ الأولى من هذه الأزمة من جذرها المالي. فالمبالغُ المخصّصة للصحة في الموازنة العامة للدولة لا تتناسب مع حجم الاحتياجاتِ الفعليةِ للسكان. هذا القصورُ المالي المزمن لا يترجم فقط إلى نقص في الأسرّة والمستلزمات، بل يؤدي إلى تجميد التعيينات، وإهمالِ صيانة البنى التحتية التي أصبحت بعضُها أشبهَ بخرائب، في وقتٍ كان فيه العراق يمتلك منظومةً صحيةً تُعدُّ ضمن الأكثر تطورًا في المنطقة.

كان العراق من أوائل الدول التي أسست كليات طبٍّ مرموقة ومستشفيات تعليمية ذات سمعة إقليميةٍ ودولية. إلا أنَّ السياساتِ الحكوميةَ في العقود الأخيرة، وخصوصًا في مجال التعليم العالي، عملت على تفريغ الطبِّ من مضمونه الأكاديمي والإنسانيّ. فاتجهت الوزاراتُ المعنيةُ إلى التوسع الكميِّ غير المدروس، بفتح الكليات الطبية الأهلية في بيئة تفتقر إلى المعايير الأكاديمية الصارمة. هذه السياسات أدّت إلى:

1. التوسع الكمي غير المدروس: تمت الموافقة على إنشاء عدد كبير من الكليات الطبية الأهلية في بيئة تفتقرُ إلى المعايير الأكاديمية الصارمة.
2. إضعاف التعليم السريري والبحثي: حيث يتخرج آلاف الطلبة دون تدريب كافٍ في المستشفيات التعليمية، مما ينعكسُ سلبًا على كفاءتهم.
3. تفريغ الطب من رسالته الإنسانية: تآكلُ القيم والأخلاق الطبية بين أوساط العديد من الخريجين، حيث أدى ضعفُ التأهيل الأكاديمي والإنساني إلى ممارسات غير مهنية، مثل انتهاك خصوصية المرضى، وضعفِ التواصل معهم، والترويج للعلاج في العيادات الخاصة، وعدم المساواة في معاملة المرضى، ووصف أعداد كبيرة من الأدوية حتى وإن لم تكن الحاجةُ لها، والاتفاقات غير النزيهة للأطباء مع الصيدليات ومختبرات التحليل الطبي، ما يمثل خروجًا صارخًا عن المعايير الأساسية لمهنة الطب.
4. غياب تسعيرة رسمية وشفافة للأدوية أدى إلى فوضى عارمة تجلت في تفاوت غير مبرر في الأسعار، والتلاعب بالجودة والنوعية (مما يهدد سلامة المرضى)، وتفشي الفساد الذي يهيمن على قطاع استيراد الموادِ الدوائية والصيدلانية بأكمله.
5. ارتكاب الأطباء أخطاءً كبيرةً بعضها قاتلة، ولكنهم في معظم الأحيان ينجون من المحاسبة، ولم يُسمعْ إلى اليوم أنَّ طبيبًا مُنع من ممارسة مهنته أو تعرّض للمحاسبة القانونية.

ويرى الدكتور محمد العبيدي في مقالٍ له حول أزمة التعليم الطبي:

"إن بقاء التعليم التقليدي في كليات المجموعة الطبية على ما هو عليه الآن، والذي لا يتماشى إطلاقًا مع التطور الحاصل في هذا الجانب من التعليم، فإن التعليم الطبي في العراق سيبقى يسير من سيئ إلى أسوأ."

الخصخصة غير المنظمة

يقابل تقشّفُ القطاع الصحي الحكومي تساهلًا مريبًا مع القطاع الخاص، الذي تحوّل في كثير من الأحيان إلى سوقٍ للمضاربة على صحة المواطن. فسياساتُ الخصخصة غيرُ المنظمة أدّت إلى:

1. انتشارَ المستشفيات الأهلية: التي تقدم خدماتها بأسعار باهظة، دون رقابة حقيقيةٍ على جودة خدماتها أو الالتزامِ بالأخلاقيات الطبية.
2. الإهمال المتعمد للمستشفيات الحكومية: التي تواصل معاناتها من نقص حادٍّ في الأدوية، وتردي البنية التحتية، وهجرة الكفاءات الطبية المدربة.
3. غياب التخطيط الصحي الوطني: حيث لا توجد استراتيجيةٌ واضحة لتوزيع المستشفيات أو الكوادر الطبية حسب الحاجة السكانية والفئوية.

ويشير الدكتور نشوان الطائي في "منتدى العراق للنخب والكفاءات" إلى أنّ "القطاع الصحي الحكومي بات عاجزًا عن تقديم أبسط الخدمات، ما دفع المواطن إلى اللجوء للقطاع الخاص، رغم كلفته العالية."

غياب العدالة الصحية وتفاقم الأزمة

نتيجةً حتميةً لهذه السياساتِ المتخاذلة، برزت كوارثُ اجتماعيةٌ وصحيةٌ:

1. تفاقم الفجوة الطبقية: فأصبح العلاجُ الجيدُ حكرًا على القادرين ماديًا، بينما يعاني الفقراء من الإهمال والانتظار الطويل في المستشفيات الحكومية المتهالكة.
2. تراجع المؤشرات الصحية الوطنية: حيث تشهد معدلاتُ وفيات الأمهات والأطفال انتشارًا متزايدًا، دون وجودَ أنظمة فعالة للمتابعة والرعاية.
3. هجرة العقول الطبية: تهرّب الكفاءاتُ الطبية والأطباءُ الاختصاصيون إلى الخارج بحثًا عن بيئة عمل لائقة، مما خلق نقصًا حادًا يزيد من عبءِ من تبقى منهم ويُعمّق الأزمة.

رؤية للإصلاح

بناءً على هذا التحليل، فإنَّ إنقاذَ المنظومةِ الصحيةِ في العراق يتطلب إرادةً سياسيةً حقيقيةً وتبني حزمةٍ من الإصلاحاتِ الاستراتيجية، منها:

1. مكافحة الفساد في القطاعين الصحي والأكاديمي.
2. زيادةُ موازنة الصحة بشكل جذري.
3. إعادةُ هيكلةِ التعليم الطبي وربطه بالمستشفيات التعليمية الحكومية.
4. وقفُ التوسعِ العشوائي في الكليات الأهلية.
5. إطلاقُ خطة وطنية شاملة لإعادة تأهيل المستشفيات الحكوميةِ.
6. فرضُ رقابةٍ صارمةٍ على القطاع الخاص.
7. تأكيدُ الرعاية الصحية المجانية كحقٍّ دستوريٍّ أساسيٍّ للمواطن العراقي.
8. توفيرُ الحمايةِ اللازمةِ للأطباء من التدخلات العشائرية.
9. تأسيسُ صناديقِ دعم متخصصة لمساعدة المرضى ذويِ الاحتياجِ الاقتصادي.
10. مكافحةُ الممارسات الاحتكارية وتضاربِ المصالح في قطاع الرعاية الصحية.

فالاستثمارُ في الصحة ليس تكلفةً، بل هو ركيزةٌ أساسيةٌ لأمن المجتمع العراقي واستقراره وتقدمه، وإحياءٌ لإرثٍ طبيٍّ كان العراق يفخر به.

الفلسفة والسياسة مسارات مشتبكة

الفلسفة التحليلية ليست محايدة أو بعيدة عن السياسة

لطفية الدليمي

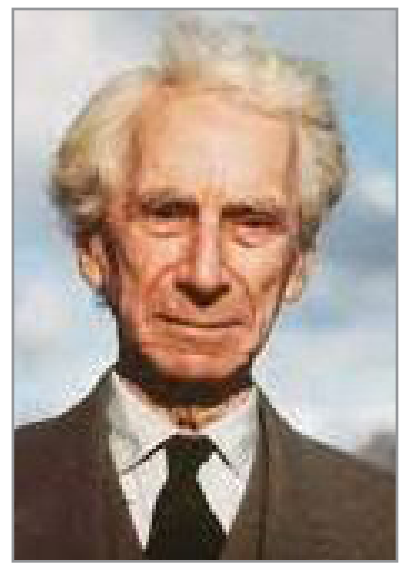

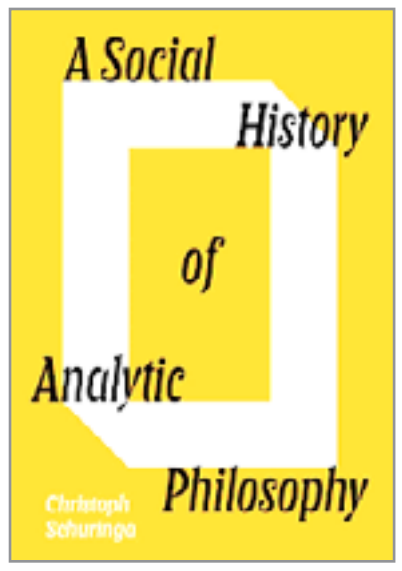

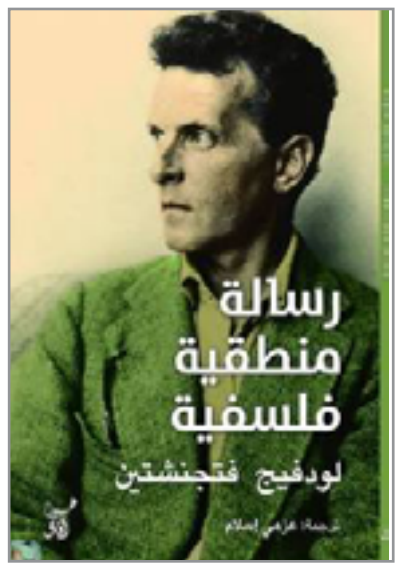

يمرُّ بي في قراءاتي اليومية المنتظمة حشدٌ من الأسماء في شتى الألوان المعرفية، ولو أردتُ الإستزادة في حقل من تلك الحقول المعرفية فلا بدّ من القراءة المعمّقة فيها. أوّل ما أفعله عند القراءة هو البحث في السيرة الخاصة بالكاتب. لو قرأتُ موضوعاً من غير معرفة مقبولة بكاتبه لما استساغت نفسي القراءة ولحسبتُها منقوصة وغير منتجة. المثيرُ أنني وجدتُ أنّ معظم من قرأت لهم -من علماء أو اقتصاديين أو سياسيين،،،الخ- حازوا تدريباً فلسفياً -أو على الأقلّ ذائقة فلسفية رصينة- أعرف أنّها لن تكون مطواعة للمرء بغير كثير دراسة وقراءات متمرّسة. وكثيراً ما تساءلت: كيف للفلسفة التي يراها معظمنا حبّاً مجرّداً للحكمة أن تكون مطمحاً لكثيرين؟ ما سرُّها المكنون؟ كيف لهذا المنشط البشري المفترض فيه أن يتعالى عن الإنشغالات العادية لمعظم البشر أن يكون جاذباً للدراسات الجامعية في عصر صارت الجامعات فيه تشكو قلّة تخصيصاتها المالية في حقل الإنسانيات بعامة وصارت مناسقة لمتطلبات التقدم التقني الصارمة؟ بدا لي منذ زمن بعيد أن ثمّة قصوراً معرفياً مخفياً في فهمنا لكيفية تشغيل الماكنة الفلسفية في عصرنا. بعض أسباب هذا القصور قصديّ لا يُراد الكشف عنه لأنّه جزء من ألاعيب السياسة. نعم، الفلسفة ليست بنية فكرية معزولة عن السياسة والأيديولوجيا، وكثيراً ما خدمت أغراضاً مشخّصة في حقبة الحرب الباردة بخاصة.

لو استثنيْنا الجغرافية الأمريكية -بسبب خصوصية موضوعاتها ومقارباتها الفلسفية- من الخريطة الفلسفية العالمية فستكون الفلسفة تتوزّعة بين اثنتيْن: الفلسفة القارية -Conti-nental Philosophy، والفلسفة التحليلية Analytic Philosophy. الفروقات بين الفلسفتيْن جلية واضحة: الفلسفة القارية لها تقاليدها المطبوعة بمواريث الفلسفتين الألمانية والفرنسية حيث يُسمعُ صدى الإبستمولوجيا (نظرية المعرفة) والميتافيزيقا والتمثلات الرمزية للمعرفة واضحاً؛ في حين أنّ الفلسفة التحليلية أدّعت -أو أراد لها آباؤها المؤسّسون- أن تكون الفلسفة الحقيقية، وكلّ ما سواها زيف ووهمٌ كبير. شاعت تقاليد الفلسفة التحليلية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولا زالت مواريثها فاعلة في المشهد الفلسفي العالمي حتى اليوم. سعى الآباء المؤسسون للفلسفة التحليلية لتكون الفلسفةَ الطاغيةَ في جامعات العالم الأنغلوساكسوني كما في فضاء الثقافة العامة تحت مسمّيات شتى: الفلسفة الوضعية المنطقية، فلسفة التحليل اللغوي،،،،، إلى جانب تأكيد هؤلاء الآباء على أنّ الفلسفة التحليلية هي الفلسفة الوحيدة التي تستحقّ أن تكون فلسفة علمية (أو داعمة للعلم ومحفّزة للتفكير العلمي)؛ فقد إدّعوا أنّ تقاليد الفلسفة التحليلية متعالية على الواقع ومجاوزة له، وذات صبغة حيادية تجاه المتغيرات السياسية والإجتماعية؛ وبالتالي فهي خالدة وأبدية على العكس من الفلسفات الأخرى التي تنشأ من النزوعات الفردية أو التأمّلات الشخصانية أو الدوافع المصطبغة بلون أيديولوجي محدّد المعالم والتوجّهات. الفلسفة فوق السياسة والأيديولوجيا ومحايدة في التعامل معهما: هكذا ادّعت الفلسفة التحليلية على لسان مؤسسيها.

الأستاذ كريستوف شورينغا Christoph Schuringa، بروفسور الفلسفة في جامعة نورث ايسترن في لندن، والمختصّ بالفلسفة الألمانية والدراسات الهيغلية، لا يتّفق مع رؤية الآباء المؤسسين للفلسفة التحليلية، وسعى لتفنيد رؤيتهم في كتاب حديث له نشرته دار نشر Verso عام 2025 بعنوان تاريخ إجتماعي للفلسفة التحليلية A Social His-tory of Analytic Philosophy. يعلن شورينغا في مقدّمة كتابه أنّ هدفه ينطوي على فحص الكيفية التي تطوّرت بها الفلسفة التحليلية لا من الزاوية الفكرية فحسب بل من سياقاتها الإجتماعية والسياسية. بكلمات أكثر تأكيداً ووضوحاً: سعى شورينغا لبيان كيف أنّ الفلسفة -التي كثيرًا ما تُقدّم على أنها محايدة أو (خارج التاريخ) أو (خارج السياسة) لا يمكن فهمها إلا في علاقاتها بالمؤسسات، وبالهجرة، وبالسلطة، وبالأيديولوجيا- أي في سياق الحراك الإجتماعي والفعالية السياسية، وليست تمثلاً لنزوعات فكرية خالصة.

×××××

عديدةٌ هي الأفكار الجوهرية التي يسعى شورينغا لتأكيدها في كتابه هذا. منها أنّ الفلسفة التحليلية ليست غير سياسية Apolitical؛ اذ يؤكّد شورينغا أنّ الفلسفة التحليلية كانت دوماً متأثرة بالقوى الإجتماعية والسياسية حتى لو حاولت الفلسفة التحليلية أن تظهر بمظهر الإكتفاء الذاتي. مثلاً، بعد الحرب العالمية الثانية، ومع فترة صعود المكارثية في الولايات المتحدة، تراجعت الأشكال السياسية والحركات اليسارية داخل الفلسفة التحليلية بسبب الخوف من الملاحقة أو الانتقام السياسي. الفكرة التالية هي أنّ أصول الفلسفة التحليلية مختلطة ومتعددة المصادر ونتاج حركات مختلفة، ومؤثّرات متعددة -أوربية بالتحديد- قبل أن تتوحّد في شكل تقريبي لتشكّل ما يُعرف اليوم بـ (الفلسفة التحليلية) كتيار مهيمن. هذه الحركة نحو التوحيد حصلت بعد الحرب العالمية الثانية. الفكرة الثالثة التي يؤكّدها شورينغا هي دَوْرُ المؤسسات التعليمية والمؤسسات البحثية والدور الأكاديمي للجامعات في تعزيز وإشاعة سطوة الفلسفة التحليلية، حيث أصبح هذا التيار الفلسفي جزءاً من النخبة الأكاديمية في البلدان الناطقة بالإنكليزية (العالم الأنغلو ساكسوني). هكذا صار التيار الفلسفي التحليلي لا يُطرح فقط كموقف فكري بل كتشكيل مؤسساتي راسخ للقوة المعرفية. ثمّ يوردُ شورينغا فكرة أخرى هي خصيصة ملازمة للفلسفة التحليلية، وتكمن في قوة الاستمرارية والتجديد الفلسفي؛ ممّا جعل هذه الفلسفة قوية وقادرة على (إعادة اختراع نفسها). ليس بالضرورة أن يحصل هذا الأمر بإطلاق تيارات جديدة شامخة؛ بل بإعادة تأطير المشكلات، وبإدخال مناهج جديدة، أو بالإنفتاح على التيارات الأخرى مع المحافظة على البنية المعرفية التأسيسية الأولى. بعد هذه الأفكار يشير شورينغا إلى فكرة أساسية مفادُها أنّ الفلسفة التحليلية خدمت كأيديولوجيا الوضع الراهن Status Quo Ideology؛ بمعنى أنّ التيار الفلسفي التحليلي يخدم - إلى حد كبير - النظام السياسي القائم من خلال طريقة تفكيره، وتركيب مؤسساته، وسلطته المعرفية؛ إذ إنه غالباً ما يميل إلى دعم الواقعيات السياسية والفكرية الليبرالية باعتبارها (الإفتراض الطبيعي المقبول والمفيد). هذا يعني بالضرورة استبعاد -أو على الأقلّ تهميش- التيارات السياسية النقدية أو الراديكالية كالماركسية مثلاً. تحصل المقاربة التهميشية عبر المبضع التحليلي من خلال إعادة دراسة هذه التيارات السياسية لتصبح أقلّ راديكاليةً لدى الجمهور العام. الفكرة الأخرى التي يؤكّدها شورينغا في كتابه (وقد تبدو غريبة بعض الشيء) تكمنُ في أنّ الفلسفة التحليلية، بفضل هيمنتها، تمارس دور استعمار معرفي؛ أي عندما تدخلُ المناهج النقدية مثل الغزو الاستعماري، العدالة الإجتماعية، نظرية العرق، التأريخ الاستعماري، فإنها تتعرض لتأطير أو إعادة تكييف بحيث لا تهدّد الأسس الفكرية للنظام السياسي القائم.

×××××

بعد مقدمة مكتنزة بالمعرفة وممهّدة للكتاب، يقدّم شورينغا في الفصل الأوّل مسحاً تاريخياً لبدايات وأصول الفلسفة التحليلية؛ فيؤكّد أنّ هذه الفلسفة لم تولد كتيار متجانس بل من جذور أوروبية متفرقة (فريغه، راسل، فيتغنشتاين، تيّار الوضعية المنطقية). ثمّ حصل مع الحرب العالمية الثانية أن هاجر العديد من الفلاسفة (وبخاصة من فيينا وألمانيا) إلى بريطانيا وأمريكا؛ الأمر الذي ساعد على انتشار هذا النمط من التفكير الفلسفي. النقطة الأساسية في هذا الفصل هي أنّ الهجرة السياسية غيّرت الخريطة الفلسفية. يتناول شورينغا في الفصل الثاني المعنون (الفلسفة والسلطة بعد الحرب) كيف أصبح التيار التحليلي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية هو المسيطر في الجامعات الأنغلوساكسونية، كما حصل ترسيخٌ لفكرة أنّ الفلسفة التحليلية (محايدة) و(علمية)؛ لكن هذه الحيادية نفسها كانت خياراً سياسياً لتجنّب الصراع الأيديولوجي وتحييد الماركسية. اختار شورينغا للفصل الثالث عنوان (المؤسسات الأكاديمية)، وأوضح فيه أنّ هيمنة الفلسفة التحليلية لم تكن مجرد تفوق فكري بل نتيجة بنية جامعية. الأفكار (الفلسفة، لا فرق) لا تعيش بغير دعم مؤسساتي راسخ وبنية أكاديمية متقدّمة. ركزت أقسام الفلسفة في بريطانيا وأمريكا على التحليل اللغوي والمنطقي، وهذا بدوره عزّز سلطة النخب الأكاديمية، وأقصى التيارات الأخرى (مثل الفلسفة القارية، والماركسية، والفلسفة النقدية). بمعنى آخر: المؤسسات كرّست (الاحتكار) الفكري للفلسفة التحليلية. في الفصل الرابع المسمّى (الاستمرارية وإعادة الإختراع) يؤكّد شورينغا على استمرارية التقاليد الفلسفية التحليلية الكلاسيكية؛ لكنّه يؤكّد في الفصل الخامس -الذي اختار له عنواناً كاشفاً (الأيديولوجيا المستترة)- أنّ الفلسفة التحليلية غالباً ما خدمت النظام الليبرالي القائم لأنها تتعامل مع مشكلات معرفية وتقنية أكثر من قضايا اجتماعية-سياسية مركّبة مثل العدالة أو السلطة، ولأنّها تعطي صورة أنّ (الموضوعية) هي الحل، مما يُضعف النقد الراديكالي للمنظومة السياسية. أما الفصل السادس والأخير في الكتاب فقد خصّصه شورينغا لمعالجة موضوعات عديدة تقع في نطاق الإستعمار المعرفي الذي كرّسته الفلسفة التحليلية.

×××××

كتاب شورينغا نمطٌ من المصنّفات الفلسفية التي أتمنّى أن تشيع بدلاً من الإكتفاء بالقراءات الكلاسيكية المعهودة والتي تتناول تاريخ الفلسفة في ترتيب تحقيبي زمني أو موضوعاتي أو جغرافي. ذكّرني كتابُ شورينغا بالمقولة الشائعة في أنّ الفلسفة تحرّضُ على التفكير النقدي Critical Thinking. هذا صحيح في سياق الفكرة العامة؛ ولكن ماذا لو علّمك الفلسفة في المدرسة مدرسٌ غارق في الأصولية الآيديولوجية؟ الأمر رهنٌ بكل فرد منّا في نهاية المطاف، وهو وحده من يستطيعُ تحديد شكل القراءات التي تصنّفُ بأنّها (خارج صندوق) المشغل الفلسفي الكلاسيكي. هكذا تتضح الرؤية، وترتقي الذائقة الفلسفية ويصبح المرء جزءاً فاعلاً في الحراك الفلسفي العالمي.

زهير الجزائري في سيرته "موجات مرتدّة": الثقافة الوطنية تكتب تاريخها

شاكر الأنباري

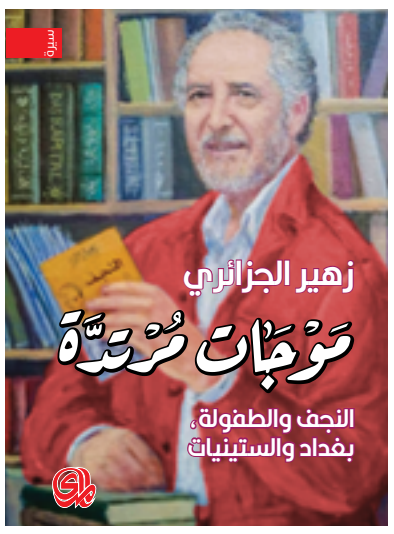

أهمية هذه السيرة تكمن في شخصية الكاتب ذاتها، وتجربته الطويلة في عالم الحروف والكلمات على تنوعها الصحافي، والروائي، ثم عمق تلك التجربة التي عاشها داخل العراق وخارجه. وهي تندرج في مفهوم الثقافة الوطنية وغنى الحياة الشخصية، والكتابة الفنية، وتعدد الاشتغالات ضمن تاريخ يمتد إلى ثمانين سنة. تاريخ يفتح أبوابه وخفاياه منذ الحرب العالمية الثانية، ولا ينتهي حتى اليوم.

وقد ابتدأ زهير الجزائري سيرته بمدينته، مدينة النجف ومقترباتها من صحار وأهوار وبلدات قريبة، مثل سدة الهندية التي ولد فيها بعد طرد أبيه المتعلم، المتمرد على الرؤية الضيقة للدين، والمذهب، لينتهي منحازاً إلى روح العصر، والوطنية العراقية. وزهير فوق ذلك صادق في كتاباته سواء كانت روائية أو صحافية أو آيديولوجية، وقد كان شيوعياً ثم خرج إلى أفق إنساني أوسع. عاش في النجف وبغداد وبيروت ودمشق ولندن، وقاتل مع المقاومة الفلسطينية، وناضل ضد الديكتاتورية في جبال كردستان العراق، ولكل ذلك تعد شهادته قيّمة، ذات فرادة. وهي وثيقة على أحداث المنطقة كلها، وتحولات السياسة والآيديولوجيا والثقافة، وله رؤية نافذة في الأشخاص المؤثرين الذين عايشهم من صحافيين معروفين، وشعراء، ومفكرين، وسياسيين، ومناضلين، وفاشيين، وكتاب تقارير، وخدم للسلطة، أية سلطة، ومن يبدلون ولاءاتهم تبعاً للربح والخسارة.

إن قسماً كبيراً مما رواه زهير عن طفولته في مدينة النجف، وعلاقته بالأم والأب والمدرسة وألعاب الطفولة يكاد يكون مشتركاً مع ما عاشه أطفال العراق في بغداد والبصرة والرمادي والموصل وديالى، وغيرها من المدن، رغم الاختلافات المناطقية والمذهبية والعشائرية، وهو ما يحيل، حصراً، إلى تأكيد واضح لبنية وطنية، ومشتركات اجتماعية عاشت قروناً في بلاد النهرين. كل ذكريات زهير عن طفولته وعن مدينة النجف باعتبارها مركزاً دينياً للشيعة بوجود مرقد الامام علي وسط المدينة والحركات المدنية في المجتمع والثقل الديني في الشارع والطقوس والحركات الاجتماعية، سخّرها زهير، لاحقاً، مادة أولية لروايته الملحمية "باب الفرج" بعد أكثر من قرن على حدوثها. تدور أحداث الرواية في الفترة المحصورة بين نهايات الدولة العثمانية وبواكير الإحتلال الانكليزي للعراق في الحرب العالمية الأولى. وقد غطت مروحة الأحداث قوساً واسعاً، زماناً ومكاناً، امتد من إمارة الشيخ خزعل في الأحواز حتى مكة المكرمة أثناء موسم الحج وبيع العبيد، مروراً بمعارك الحرب العالمية الأولى حين تقابل فيها الجيش الانكليزي مع الجيش العثماني وحلفائه من العشائر الجنوبية. وفيها يلاحق الروائي عائلة الشيخ مرتضى، بزوجاته الأربع وأبنائه وأخوته، حيث يتتبع تلك الشخصيات ومصائرها، ببراعة وصبر وكأنه كاميرا ذكية تدوّن ما يدور أمامها. وتتلاحق في السرد مزاوجة بين الأحلام، والوقائع، والحوارات، عبر خليط زمني يبلغ بعض الأحيان كما لو أنه يقفز على السنين ليجد الخيط بين الأجداد والأحفاد، وبين الأحداث المتناثرة في رقعة جغرافية شاسعة. وما يلفت النظر عند قراءة «باب الفرج» هو تنوع الشخصيات، إذ نقع على العاملَ البسيط، والفلاح، والإقطاعي، ورجل الدين، والأمير، وتاجر العبيد، ونقع على الأمي والمجنون والشاعر والخطيب، كل يكشف عن دواخله بلغته، وهواجسه، وأحلامه. فترصد الرواية ذلك الصراع المستعر داخل العباءة الدينية المهيمنة على المدينة، وما يتمخض ويفور تحت السطح، خاصة بعد دخول الحداثة ممثلة بالفكر العلمي القادم مع الصحافة، والمجلات المصرية واللبنانية، والكتب المترجمة وهي تخترق ستار الجهل والقناعات الدينية المهيمنة على فضاء المدينة منذ قرون.

وخارج الرواية يعود الجزائري في ذكرياته إلى شخصيات عاصرها في المدينة مثل الشاعر عبد الأمير الحصيري الذي انتهى متشرداً في شارع الرشيد لا يصحو من السكر، ومات في فورة شعره العمودي الطامح لمنافسة محمد مهدي الجواهري، ودفن في مقبرة النجف ورافقه في مثواه الأخير فالح عبد الجبار وزهير الجزائري ورياض قاسم. وفي تلك المدينة نقع على صراع بين رؤيتين هما الرؤية الدينية التي تعيش في النصوص القديمة بما تحمل من خرافات، وتهويل، وتلفيق، والرؤية المدنية حول انغمار الإنسان في المدرسة، والعمل، والاكتشافات العلمية، والحركات السياسية، والحريات الفردية.

وعاش زهير ذلك الصراع الدائم بين الرؤيتين منذ الطفولة. وقرأه عبر سيرته قراءة حكيمة واعية خاصة ما يتعلق بالموت، والعذاب في جهنم، وسطحية الوصف للجنّة في النصوص الدينية، وانعكاس كل ذلك على تجربته لاحقاً وقد بلغ الثمانين سنة من العمر.

يقول زهير: الولع بالجدل في النجف بين دارسي علوم الدين أزاح الإيمان الثابت وقاد العديد من شبان العشيرة، ومنهم والدي، إلى العلمانية برد فعل متطرف. لم يكتف والدي بإنكار العمامة والابتعاد عن الدراسة الدينية، بل درّس الموسيقى«العود» والمسرح في المدارس الحكومية إلى جانب اللغة العربية. وفي مكتبة والده أطل على أدب المنفلوطي ومحمد عبد الحليم عبدالله والأدب المترجم، أما مكتبات النجف فأغنت طفولته بمجلات ملونة ومغامرات لطرزان وفلاش غوردون وسوبرمان. أما بغداد التي قطن فيها أخواله فعلمته عشق السينما في مقتبل العمر، وعاقر بلذة أفلام مصر الرائجة في الستينيات.

وبعد شهادة مطولة عن ثورة تموز وعبد الكريم قاسم والصراع بين الشيوعيين والبعثيين وانقلاب الحرس القومي، وعند عقد الستينيات وبداية السبعينيات يلقي زهير الضوء على دخول الماركسية والوجودية والتنوير إلى بيئة النجف، وقد تبنى هذه الأفكار رموز نجفية كان لها باع طويل في التمرد على المجتمع مثل حميد المطبعي والحصيري وموسى كريدي والخليلي وزهير الجزائري وغيرهم، وأسس المطبعي مجلة الكلمة الرائدة، وبدأت هيمنة الفكر الديني تفقد الزمام وتنتقل إلى موقع الدفاع لا الهجوم كما كان الأمر في العقود الماضية.

وتأتي الانعطافة الكبرى في سيرة زهير الجزائري في منتصف عقد الستينيات حين بدأ دراسته الجامعية في بغداد، طالباً في كلية اللغات، القسم الألماني، ليقطن مؤقتاً في فندق الشمال قرب ساحة الميدان في قلب بغداد. هنا يعيش القاع البشري للعاصمة، مقاهيها، عاهراتها، باراتها، أسواقها ومطاعمها وشوارعها، لكن فوق كل ذلك النخب الثقافية المعروفة آنئذ، فؤاد التكرلي وعبد الملك نوري وحسين مردان وعمران القيسي وعلي الشوك وسهيل سامي نادر. يتعرف على رساميها ومغنيها مثل يوسف عمر والقبانجي وشعوبي العازف، عدنان القيسي وصباح ميرزا، وعلى المركز الثقافي البريطاني ومكتبة مكنزي وكتب الرصيف وسوق السراي وقصص العشق، وباصاتها المكتظة بالفتيات، وصحافتها الموزعة بين يمين ويسار، وفرص النشر في الصحف والمجلات. وكان في حيرة أن يصبح شاعراً أم قاصاً أم رساماً خاصة والفن التشكيلي كان له دور في دخول الحداثة إلى العراق بعد عودة المبتعثين، وكانوا من رموز الحركة التشكيلية مثل جواد سليم، ومحمد مهر الدين، وشاكر حسن آل سعيد، وفائق حسن، وغيرهم.

لكنه اختار القص، والصحافة، ولاحقاً، الرواية فأبدع في كل تلك الحقول.

ولعل حضور الجيل الستيني في الثقافة العراقية كان نقطة دالة في سيرة زهير. وقد أفرز مساحة واسعة لأهم رموز ذلك الجيل، مثل فوزي كريم وجان دمو وسركون بولس وفاضل العزاوي وحسين حسن وابراهيم زاير وشريف الربيعي وعبد القادر الجنابي، وسواهم ممن شكلوا ظاهرة في الشعر، والنثر، والتشكيل، والفاعلية السياسية والصحافية، بالذات في تواشجهم مع الأحداث المفصلية مثل هزيمة حزيران، وصعود البعثيين إلى الحكم، وهجوم الفلسفة الوجودية، والماركسية، وعلاقة الثقافة بالسياسة بصورة عامة. وهنا يعود الكاتب، وعبر تقنية اليوميات، ليسجل الرعب الثقيل في الحياة البغدادية والواقع العراقي بعد تمدد السياسات الثقافية لآيديولوجيا حزب البعث ما إن هيمن على السلطة.

وافتتح ذلك الرعب بإعدامات الجواسيس اليهود، كما وصفتهم السلطة، وبشكل علني، وتضييق الخناق على الثقافة المغايرة، وتغلغل الرؤية المتفردة الواحدية في الصحافة والمؤسسات النقابية ومحاصرة الآراء الحرة، وبداية تفكير كتّاب كثيرين للخروج من قبضة الوطن إلى خارجه بحثاً عن الحرية. وكانت شهادة صادقة بعين روائي يراقب بذكاء ما عاشه وما عانى منه بشر لبثوا أكثر من سبعين سنة ينتظرون أمراً ما، ربما هي العدالة الإجتماعية، لكنها لم تأت حتى اليوم. عن تلك الحقبة توج زهير رؤيته بعد عقود بروايتيه «حافة القيامة» و«الخائف والمخيف».

أقدم زهير على الغياب سنتين بين الفصائل الفلسطينية في الأردن ولبنان وسورية، اكتسب خلال ذلك خبرة تفصيلية في معسكرات المقاتلين، ونمط الفصائل، وطرق الهجوم، حتى إنه شارك في الاقتراب من الحدود الإسرائيلية مع مفرزة قتالية أثناء إيفاد صحافي سابق، وهذا ما دفعه لكتابة روايته عن النضال الفلسطيني وأطلق عليها عنوان «المغارة والسهل»، أحدثت سجالات واسعة حين نشرها. وحين عاد إلى الوطن مع زوجته وابنه نصير، وجد أن الواقع تغير، وأصدقاءه حوّل بعضهم ولاءه وآخرين انزووا في البيوت أو غادروا الوطن، وأصبحت حياة البارات والمقاهي ونقاشات النخبة عبثاً في عبث. وثمة يد رهيبة تضرب في الظلام دون رحمة، يد أجهزة الأمن المنفلتة من كل القيم والتقاليد، ولا لغة لها سوى لغة العنف. وسيكتب زهير لاحقا كتابه المبهر عن «المستبد/ صناعة قائد» يتناول فيه صعود الديكتاتور عقب تهيئة الظروف مجتمعياً وحزبياً. ثم عمل في مجلة الإذاعة والتلفزيون بالقطعة، وشهد اجتماعات كثيرة في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ودوّن يومياته تلك حول واقع الصحافة والإعلام في حقبة غريبة من تاريخ العراق: مفاوضات قيام الجبهة بين الشيوعيين والبعثين، بيان آذار حول الحكم الذاتي وهيمنة الرؤية البعثية على الإعلام، النقابات، التعليم، الرياضة، الجيش، وحياة الناس بصورة عامة.

ولعل التجربة الأعمق في المسيرة الصحافية لزهير الجزائري هي عمله في جريدة طريق الشعب أيام الجبهة الوطنية، وكان يرأس تحريرها حينذاك الصحافي القدير فخري كريم ومدير التحرير عبد الرزاق الصافي، وعمل فيها طاقم من أهم أدباء العراق ومفكريها في تلك الحقبة مثل فالح عبد الجبار وفاطمة المحسن ورشدي العامل وسعدي يوسف ويوسف الصائغ وسلوى زكو ومخلص خليل وشمران الياسري وغيرهم. ورصد زهير ما كان يدور في أروقة التحرير، وطرق التعامل مع حلفاء الجبهة الممسكين بالسلطة، ونذر الجو المشحون الذي انتهى لتصفية الحزب الشيوعي ومطاردة أعضائه بعد بضع سنوات من تلك التجربة.

وتكمن أهمية ما رواه زهير في نقطة أخرى دالة، ألا وهي اختلاط الرؤية الذاتية وحياة الكاتب بالجو العام، وهو ما يضيف مصداقية على ما يتلقاه القارئ، عدا عن وقوعه على سرد ساحر يختلط فيه الفكر بالصورة الواقعية بالخيال الروائي. وحين يجتمع كل ذلك في بعض الفصول تزداد اغراءات متابعة التوغل في بطون السنين والوقائع. إذ يكسر زهير رتابة الذكريات بتنويعات كتابية تأخذ بعضها صيغة الحكاية وبعضها الآخر اليوميات واسترجاع المدن، والعواصم التي زارها مثل موسكو وبوخارست وبيروت ودمشق، وينقل القارئ إلى تعرّفه بغائب طعمة فرمان في حانات عاصمة الشيوعية العالمية، وأحداث الحرب الأهلية في لبنان، وحصار تل الزعتر، وبعثته الصحافية إلى دهوك وأربيل والسليمانية. ويروي بتفصيل واع الشهور الأخيرة من الرعب التي عاشها الشارع العراقي أثناء بدء الحملة على الشيوعيين في المدن، البصرة وبعقوبة وبغداد وغيرها، وينقل ذلك الرعب الذي عاشه شخصياً في صفحاته المرعبة، المتوترة، الماشية على شفرة السكين. فأهوال المفارز المتنقلة، وصيحات المعذبين في السجون، والمطاردين داخل الأزقة، والقتلى المشمورين في الطرقات، كل ذلك لم يزل عالقاً بذهنه، ويصعب تصديقه أحياناً إلا لمن عاش تلك السنوات المرعبة.

خرج زهير من الوطن بجواز سفر يحمل اسم تاجر أردني هو ناظم كمال في نهاية عقد السبعينيات. وسيرته بشكل عام هي شريط سينمائي يوثق الزمن الماضي بلوحات ملونة من النثر، وحوارات عميقة، وغوص في دواخل نفسه والأشخاص الذين عاصرهم، وهي لا تهم القارئ العراقي فقط، بل العربي بكل تأكيد.

Editor-in-Chief
Fakhri Karim
General Political daily
5 November 2025
www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net
"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

الطقس

بغداد / C° 31 - C° 14	أربيل / C° 26 - C° 11
البصرة / C° 32 - C° 10	الموصل / C° 27 - C° 10
النجف / C° 31 - C° 12	الرمادي / C° 30 - C° 11

اقـــرأ

قطار الى سمرقند

صدر حديثا عن دار المدى رواية قطار إلى سمرقند (٢٠٢١) للكاتبة الروسية غوزيل ياخينا هي واحدة من أبرز أعمالها بعد نجاحها الكبير في روايتيها السابقتين "زليخة تفتح عينيها" و "أبنائي". الرواية ترجمها الى العربية تحسن رزاق عزيز .. وفيها تاخذنا الكاتبة إلى مرحلة معقدة من تاريخ روسيا ما بعد الثورة البلشفية، حيث يتقاطع الجانب الإنساني مع الأيديولوجي والسياسي. ترصد الرواية رحلة مأساوية – إنسانية وسياسية – لطفلين يتيمين يتم إجلاؤهما مع مئات الأطفال الآخرين من سنتين الى اثنتي عشرة سنة من منطقة الفولغا التي عانت المجاعة في عشرينيات القرن العشرين.

عدي رشيد يدخل هوليوود بفيلم يروي حكاية طبيب عراقي

متابعة المدى

في خطوة أولى لافتة تُسجَّل لحضور السينمائيين العراقيين داخل إنتاجات هوليوود والسينما الأجنبية الناطقة بالإنجليزية، ينطلق العرض التجاري لفيلم "إذا رأيت شيئًا" في نيويورك وهوليوود، وتبلغ مدة الفيلم 97 دقيقة.

وكان العمل قد سجّل عرضه العالمي الأول في "مهرجان وودستوك السينمائي" يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، قبل تحديد طرحه الجماهيري الأوسع في الولايات المتحدة بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2025.

يرصد الفيلم حكاية "علي"، طبيب عراقي يطلب اللجوء السياسي في الولايات المتحدة، يقع في حب "كاتي"، شابة أمريكية تدير معرضًا فنيًا في نيويورك، ثم يتبدّل مسار العلاقة حين تقع أزمة في بغداد فتنعكس على حاضرهما البعيد جغرافيًا، وتدفعهما إلى مواجهة أسرار مؤجلة، وتفحّص هشاشة الهوية تحت ضغط البيروقراطية والهواجس العائلية. الصياغة الدرامية تمزج قصة حبّ مع سؤال اجتماعي – سياسي عن أثر الحدث البعيد في الحياة اليومية داخل مدينة كبرى.

يؤدي البطولة آدم بكري وجس جاكوبس، ويشاركهما طارق بشارة، لوسي أوين، هادي طبل، كريستينا العبّدو، هند أيوب، ريجي غولاند، ناصر فارس، وريد بيرني، وكتب السيناريو أفرام نوبل لودفيغ وجس جاكوبس، وتولى الصورة دانيال فيكيوني والمونتاج سوجين تشونغ والموسيقى براين كيلر، ويحضر دوغ لايمان كمنتج منفذ.

عديّ رشيد (مواليد بغداد 1973) أحد الأسماء الفاعلة في موجة السينما العراقية بعد 2003. قدّم "تحت التعريض" الذي عُرض دوليًا ونال جوائز، ثم "حَجَر" الذي استكمل به بناء عالم بصريٍّ يتتبع أثر العنف والحرب على تفاصيل الحياة.

يقيم منذ أعوام في لوس أنجلس، ويمثل هذا العمل أول أفلامه الطويلة الناطقة بالإنجليزية ضمن سياق إنتاج أمريكي مستقل، ويضع الفيلم مخرجًا عراقيًا في قلب مشهد أمريكيٍّ مستقل يُعنى بقصص المهاجرين وتقاطعاتهم مع المدينة، وحضور عربيٍّ مهني داخل منظومة إنتاج غير محلية، وتوسيعٌ لعدسة السرد العراقية نحو جمهور أوسع من خلال موضوع إنساني يتقدّم فيه سؤال الاندماج والذاكرة والبيروقراطية على الشعارات.

اكتشاف "مبنى غامض" عمره 5 آلاف عام في العراق

متابعة / المدى

كشف علماء الآثار في العراق النقاب عن إنجاز هندسي مذهل في بقايا مبنى ضخم يعود إلى ٥٠٠٠ عام، وقد يكون أحد أقدم المعابد في العالم. وهذا الاكتشاف الأثري الفريد في موقع "كاني شاي" بمحافظة السليمانية شمال العراق، يُعد نافذة تطل على فجر الحضارة الإنسانية، عندما كانت أولى المدن في العالم تبدأ بالتشكّل. ويعود هذا الصرح المعماري إلى حقبة أوروك (٣٣٠٠-٣١٠٠ ق.م)، وهي الفترة التي أخذت اسمها من مدينة أوروك الأسطورية (أو الوركاء) في جنوب بلاد الرافدين. ويقول العلماء إن الطبيعة الضخمة للمبنى وتصميمه المعماري الفريد يشيران إلى أنه كان مبنىً رسميًا مهمًا، وربما كان معبدًا أو مكانًا للعبادة. وهذا الاكتشاف قد يعيد كتابة تاريخ العلاقات بين الحضارات القديمة في المنطقة.

وما يزيد الاكتشاف روعةً هو الكنوز الأثرية التي عُثر عليها داخل المبنى، حيث ظهرت قطع من قلادة ذهبية تعكس مظاهر الثراء والتفاخر الاجتماعي في ذلك العصر، إلى جانب أختام أسطوانية - رموز السلطة والإدارة في حضارة أوروك. لكن الأمر الأكثر إبهارًا كان المخاريط الجدارية الزخرفية، وهي قطع فنية رائعة مصنوعة من الطين المحروق، كانت تشكّل لوحات فسيفسائية هندسية تزين جدران المبنى. ويقع موقع "كاني شاي" على بُعد ٤٨٠ كيلومترًا شمال مدينة أوروك، وهي مسافة كانت تستغرق نحو أسبوعين سيرًا على الأقدام في العصور القديمة. لكن هذا الاكتشاف يحمل رسالة تاريخية مهمة: إنه يدحض الفكرة السابقة بأن هذه المنطقة كانت هامشية ونائية، ويؤكد أنها كانت جزءًا من شبكة ثقافية وسياسية مترابطة امتدت عبر بلاد الرافدين.

روبرت باتينسون يرد على جينيفر لورانس بسبب الطعام

علق النجم العالمي روبرت باتينسون على القصة الطريفة التي روتها زميلته النجمة العالمية جينيفر لورانس، حول تناوله طعامًا من القمامة دون أن يدري أثناء زيارته لمنزلها، في واقعة أثارت ضجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي. وذلك بعدما كشفت النجمة العالمية جينيفر لورانس عن موقف طريف جمعها بزميلها النجم العالمي روبرت باتينسون أثناء تصويرهما فيلمهما الجديد "مت يا حبيبتي" حيث أكدت أنها أطعمته من طعام من سلة المهملات.

حيث صرحت جينيفر لورانس خ ، موضحة أن باتينسون أصبح بالنسبة لها "كأنه ابنها"، حيث قالت: "إنه أب رائع ومحترف ويصل في الموعد المحدد، لكني لا أثق به، حتى لو ارتدى معطفًا، إنه يُخرج مني جانبا أموميا قويا".

واشارت لورانس أنها كانت في إحدى الليالي مع صديقاتها يشاهدن فيلم" نساء صغيرات " عندما تواصل معها باتينسون قائلًا إنه قريب من منزلها، فدعته للانضمام إليهن، وقالت جينيفر ضاحكة: "عندما وصل، قال لي إنه جائع جدًا، فقلت له تفضل! لكنه ذهب إلى الحمام، فلاحظت أن الطعام الوحيد المتاح كان في سلة المهملات، فقمت بإخراجه بسرعة قبل أن يعود".

وتابعت لورانس قائلة: "بدأ يأكل الطعام وكنا جميعًا نراقبه في صمت، وعندما انتهى قال إنه ما زال جائعًا وأنه يريد المزيد"لكن المفاجأة بالنسبة لـ لورانس أن باتينسون لم ينزعج عندما علم الحقيقة، بل رد ببساطة قائلًا: "لا بأس، أخرجيه من سلة المهملات وسأكله."

مقتنيات مارغريت ثاتشر تحصد مبلغاً خيالياً

بيعت مجموعة من مقتنيات مارغريت ثاتشر، بما في ذلك مكتبها وعلبة سيجارها، بمبلغ خيالي من ٦ أرقام في مزاد علني.

وبيعت محتويات أحد منازل ثاتشر السابقة في مزاد علنيّ مقابل ٧٣٠ ألف جنيه إسترليني، حسب موقع «مزاد سلون ستريت» في لندن.

وكانت هذه المقتنيات -بما في ذلك الصورة الشخصية الأخيرة لرئيسة الوزراء المحافظة التي توفيت عن عمر يناهز ٨٧ عاما عام ٢٠١٣- قد تعرضت للسرقة من منزل في ساحة تشيستر، بمنطقة بلغرافيا في لندن.

ويعتبر «مزاد سلون ستريت» الثالث من نوعه من حيث الأثاث والتحف، وقد حقق مبيعات فاقت التوقعات بكثير، حسب صحيفة «الصن» البريطانية وبيع مكتبٌ من خشب الماهوغني كانت تستخدمه «السيدة الحديدية» لكتابة خطبها، مقابل ١٦ ألف جنيه إسترليني، أي بثمانية أضعاف سعره المقدَّر بألفي جنيه إسترليني.

ومن بين القطع الأخرى صورة شخصية بيعت بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه إسترليني، أي بأكثر من عشرة أضعاف قيمتها التقديرية.

وبيعت علبة سيجار فضية أهداها لها الرئيس الكولومبي السابق، فيرجيليو باركو فارغاس -وكان من المتوقع أن تباع بسعر ٥٠٠ جنيه إسترليني- مقابل ١٨ ألف جنيه إسترليني. وحملت العلبة توقيع فارغاس محفورا ومؤرخا: «لندن، ٩ أبريل (نيسان) ١٩٩٠». وداخلها كُتب على بطاقة: «رئيس جمهورية كولومبيا، وسيدة باركو».

ومن جهته، قال دانيال هانت، مدير المزاد: «استمرت قائمة الأسعار الاستثنائية. لقد سررنا بالنتائج المذهلة لمزادَينا الأولَين لمقتنيات البارونة ثاتشر في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، وفي فبراير (شباط) من هذا العام، وهذا يُمثل خاتمة مناسبة».

وأضاف: «كما ذكرتُ آنذاك، هذه القطع مشبعة بروح العصر، وساهمت في تشكيل خلفية لبعض من أهم اللحظات التاريخية في تاريخ أمتنا السياسي خلال الخمسين عاما الماضية».

لماذا سيبدو البدر أكبر وأسطع قمر مكتمل مساء اليوم الاربعاء؟

في مساء اليوم الأربعاء، سيتألق القمر في قبة السماء بحجم يزيد ٨٪ عن المعتاد وبسطوع يتفوق بنسبة ١٦٪، في عرض ضوئي طبيعي ينتظره عشاق الفلك وهواة التصوير حول العالم.

وهذه الظاهرة الاستثنائية تنتج عن وصول القمر إلى أقرب نقطة في مداره البيضاوي حول الأرض، فيما يعرف فلكيا باسم "الحضيض القمري"، الذي يتزامن هذه المرة مع اكتمال القمر ليخلق لوحة سماوية أخاذة.

وتؤكد متاحف غرينيتش الملكية أن المشهد سيكون واضحا للعيان بالعين المجردة، بينما تمثل هذه الظاهرة فرصة ذهبية لهواة الفلك لرصد تفاصيل سطح القمر باستخدام المناظير والتلسكوبات.

يذكر أن هذا القمر العملاق سيكون الأقرب هذا العام، حيث ستفصله عن الأرض مسافة ٣٥٧ ألف كم فقط، مقارنة بمتوسط المسافة البالغ ٣٨٤ ألف كم، ما يجعله الأكبر حجما بين الأقمار العملاقة لهذا العام.

وسيوفر النظر إلى القمر بعد غروب الشمس مباشرة أو قبل شروقها بقليل مشهدا أخاذا، حيث سيبدو القمر ضخما مقارنة بالمعالم المحيطة به.

ويعرف أول قمر مكتمل في نتشرين الثاني تقليديا باسم "قمر القندس"، في إشارة إلى تقليد شعبي قديم. ويعتقد أن هذا المصطلح استخدم عبر ثقافات متعددة، من قبائل أمريكية أصلية إلى مستوطنين أوروبيين، ويشير إلى الفترة التي ينشط فيها القنادس في بناء السدود وتخزين الطعام.

وبالإضافة إلى منظرها الأخاذ، تؤثر الأقمار العملاقة على مد وجزر الأرض، حيث يوضح الخبراء: "ينتج المد والجزر عن قوى الجذب التي تمارسها الشمس والقمر على محيطات الأرض. وعندما يكون القمر أقرب خلال الظاهرة، تزداد قوة الجذب قليلا، ما يؤدي إلى ارتفاع المد. لكن هذا التأثير طفيف جدا، ولا يتعدى فرق بضعة سنتيمترات بين مد القمر المعتاد والعملاق".

ورغم أن هذا ليس آخر قمر عملاق هذا العام - حيث سنشهد آخر في ٤ ديسمبر - إلا أن القمر لن يعود بهذا الحجم والسطوع مرة أخرى قبل ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٦.

شعرية ما بعد الحداثة في المعهد الثقافي الفرنسي

□ متابعة / المدى

أقامت أمانة العلاقات الدولية في الاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق، بالتعاون مع المعهد الثقافي الفرنسي، جلسة بعنوان (شعرية ما بعد الحداثة: النص والأداء) شارك فيها النقاد د. محمد أبو خضير، ود. آلاء عبد الأمير، ود. عمار الياسري، ود. علاء كريم، حضرها مجموعة من الأدباء والنقاد.

وقال مدير الجلسة الشاعر جبار الكواز: سنتناول في هذه الجلسة موضوعات حول رؤية الفن ما بعد الحداثة، وهو مصطلح مبهر في السينما والمسرح والشعر والقصة. وافتتح الياسري الجلسة قائلاً: إن الحديث عن ما بعد الحداثة إشكالي، فهناك من يعتقد بوجود حداثات متعددة، ومنهم من قال إنها اتصال وانفصال، ومنهم من اعتبرها قطيعة، فيما اعتبرها العرب لباساً، وقد وصلت إلينا عبر جذاذات فكرية، وهذا ينعكس على السينما التي بدأت بنيوياً مع الحداثة.

أما كريم فقد أكد أن مسرح ما بعد الحداثة يمثل حركة مسرحية ظهرت في أواخر القرن العشرين كردّ فعل على المسرح الحداثي، تتسم رؤياه برفض الحقائق المطلقة والسرديات التقليدية، مع التركيز على التفكيكية والتناص والأشكال الفنية المغايرة والخطاب المفتوح للمتلقي، إذ يسعى هذا النوع إلى تقديم عوالم مجزأة غير خطية.

وأشارت السعدي في ورقتها إلى تطوّر الإعلام من بداياته التقليدية إلى استخدام الذكاء الاصطناعي، مشددة على أنه أحد أهم أدوات الاتصال في المجتمع المعاصر، لأنه يساهم في تعريف الجمهور بالسلع والخدمات والأفكار، ويؤثر في اختيارات المستهلكين، إذ تطوّر المفهوم عبر الزمن من مجرد وسيلة تجارية للترويج إلى خطاب متكامل يجمع بين الاقتصاد والتسويق والإعلام وعلم النفس الاجتماعي.

ولفت أبو خضير إلى بعض الفلاسفة الذين أوقفوا تنظيراتهم للذات الإنسانية، مبيّناً أن الفيلسوف ليفيناس كان أول من تطرّق إلى موضوع الغيرية، وجعل من الغير قيمة متعالية، وهو ما عرّضه للنقد بسبب تقديمه الغير على الذات، رغم أنه منح الكائنات الحيّة الأخرى روحاً إنسانية.

وركزت المداخلات على تعميق النقاش حول العلاقة بين النص وحضوره والأداء في إطار ما بعد الحداثة، وتأثير الأفكار الغربية على الأدب العربي، وتطوّر الأدوات الإعلامية وتأثير الذكاء الاصطناعي على التواصل الثقافي.

العمود الثامن

▪ علي حسين

من يقرأ مذكراتهم؟

منذ صدور مذكرات الحاج إبراهيم الجعفري "تجربتي في الحكم"، والذي أطلق على نفسه فيها لقب "النجاشي" تشبهاً بملك الحبشة، وهو "ملك لا يُظلم عنده أحد"، في الوقت الذي اجتاح العراقَ أخطرُ موجة عنف طائفي أيامَ تولي صاحب المذكرات رئاسة الوزراء،

والناس تسأل: ترى ماذا لو كتب باقي الساسة والمسؤولين مذكراتهم؟ ولأنني مغرم بمتابعة أحوال السياسيين، فقد تلقيت بفرح غامر صدور مذكرات السيد نوري المالكي، وديوان شعر محمود المشهداني، وأنتظر بلهفة قراءة مذكرات مثنى السامرائي، عسى أن يعرف المواطن العراقي أين ذهبت أموال الكتب المدرسية، وننتظر كتاب أيهم السامرائي، وأتمنى أن يكون عنوانه "كيف تحصل على مليار دولار بأربعة أسابيع". لكني، الحمد لله، اقتنيت كتاب السيد حسين الشهرستاني، الذي أصدر كتاباً بعنوان "تجربة حياة"، والذي يروي من خلاله إنجازاته في وزارات النفط والكهرباء والتعليم العالي، بدليل أننا استطعنا أن نصدر الكهرباء إلى الصين، وفاضت أموال النفط حتى إن المواطن العراقي يشكو من التخمة. ولا أريد أن أعدّد منجزات السيد الشهرستاني في وزارة التعليم العالي، فالكل يعرفها ويدرك كيف أنه، وبشطارته، استطاع أن يتخلص من الكفاءات الجامعية.

وأنا أنظر إلى غلاف كتاب حسين الشهرستاني تذكرت كيف أقسم الرجل على أنه سيجعل العراق في مقدمة البلدان المصدِّرة للنفط، وأطلق تصريحه الشهير عن ثمار الزيادة في صادرات النفط، ثم طور الأمر فقال: "إن العراقيين يعيشون أزهى عصورهم". طبعاً الفقراء في العراق لا يشغلهم كم تبلغ نسبة النمو، وهل زاد العجز أم حدث انكماش، ولا تشغلهم تعبيرات الشهرستاني عن ثمار التنمية، كل ما يشغلهم أن يعرفوا أين ذهبت عشرات المليارات التي أهدرت على مشاريع وهمية، وهل يملك الرجل الشجاعة ويتحدث عن الخراب الذي أصاب البلاد، والأموال التي نُهبت، والصفقات التي عُقدت في الغرف المظلمة، وحجم الأموال التي يمتلكها لحظة صدور كتابه "تجربة حياة"؟

تمنيت أن يقرأ جميع الساسة العراقيين مذكرات اثنين ممن صنعوا تاريخ بلادهم، ونستون تشرشل وشارل ديغول، فسوف يتبين لهم بوضوح معنى الحكم، فقد كان لدى الرجلين الفهم الحقيقي لمعنى الشعور الوطني. ديغول نفى نفسه إلى قرية في الجنوب، بعد أن خرج الطلبة يتظاهرون ضده وهم يحملون لافتات كُتب عليها: "ديغول ارحل"، الرجل الذي أنقذ فرنسا من سطوة هتلر، ووضعها في مصاف الدول العظمى، لم يجد غير جملة واحدة قالها لمساعديه: "سأرحل، لا شيء أهم من فرنسا مستقرة". أما تشرشل الضخم، فكان يعيد كتابة التاريخ من وسط سريره المحاط بالوسائد وطيوره المفضلة من فصيلة الببغاء وقطته، ليسطر هذه الكلمات: "المتعصب هو شخص لا يريد أن يغيّر رأيه، ولا يريد أن يغيّر الموضوع". تُكتب المذكرات عادة من أجل قول الحقيقة، فيما أصر كبير مفكري العراق باقر جبر الزبيدي على أن يسير على خطى الجعفري فيضع عنوان "تجربتي" لمذكراته، تاركا لنا أن نتذكر ماذا كانت هذه التجربة؟